جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة العلوم الاقتصادية التخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

العنوان الرئيسي للمذكرة

# قطاع الزراعة في الجزائر و أثره على الاقتصاد

مقدم من طرف الطالبان

عامر مصفح الحاج

بوعلامات محمد

تحت اشراف الأستاذ

بلقاسم محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

| الصفة | الاسم و اللقب | الرتبة | عن الجامعة |
|---|---|---|---|
| رئيسا | طهرات عمار | أستاذ محاضر -أ- | جامعة شلف |
| مقررا | بلقاسم امحمد | أستاذ محاضر -أ- | جامعة مستغانم |
| مناقشا | بوبكر محمد | أستاذ محاضر -أ- | المركز الجامعي البيض |

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

# قطاع الزراعة في الجزائر و أثره على الاقتصاد

# إهـداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

أهدي هذا العمل الى أمي وأبي حفظهما الله و أطال في عمرهما و الى زوجتي و أولادي محمد الأمين، أحمد شريف، عبد الغني بلال و بشرى فاطمة الزهراء و الى إخوتي و أخواتي و أزواجهم و الى أصدقائي في الدراسة و في العمل.

عامر مصفح الحاج

# إهـداء

**الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:**

أهدي هذا العمل الى أمي و أبي حفظهما الله و أطال في عمرهما و الى زوجتي و ابني محمد منصف و الى إخوتي و أخواتي و أزواجهم و الى أصدقائي في الدراسة و في العمل .

بوعلامات محمد

# شكر وتقدير

يشرفنا أن نتقدم بأسمى عبارات الاحترام والشكر و التقدير الى من ساعدنا و أرشدنا بإنجاز هذا العمل الأستاذ بلقاسم محمد و الى كل طلبة العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| المحتوى | رقم الصفحة |
|---|---|
| الغلاف الخارجي الأمامي (طبعة أصلية) | 1 |
| صفحة بيضاء | 2 |
| صفحة العنوان | 4 |
| الاهداء | 5 |
| التشكرات | 7 |
| فهرس المحتويات | 8 |
| قائمة الجداول و الأشكال | 12 |
| المقدمة العامة | 18 |
| الفصل الأول:السياسات الزراعية وأسباب تعثرها | 22 |
| تمهيد | 22 |
| المبحث الأول:القطاع الزراعي ،الماهية والانواع | 23 |
| المطلب الأول:مفهوم وخصائص القطاع الزراعي | 23 |
| المطلب الثاني:أهمية واهداف القطاع الزراعي | 25 |
| المطلب الثالث: أنواع القطع الزراعي و نظمه الزراعية | 27 |
| المبحث الثاني:مقومات القطاع الزراعي، سياسته و المشاكل التي تواجهه | 29 |
| المطلب الأول: مقومات القطاع الزراعي ومتطلباته | 29 |
| المطلب الثاني: سياسات القطاع الزراعي | 32 |
| المطلب الثالث: سياسة الهيكلة للقطاع الفلاحي (1981-1990) | 35 |
| المطلب الرابع: السياسة الفلاحية في ظل الإصلاحات (1990-1999) | 37 |

| | |
|---|---|
| | |
| المبحث الثالث: مساهمة و معوقات القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني و عوامل الواجب توفرها لإصلاحه | 39 |
| المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني | 39 |
| المطلب الثاني: مشاكل القطاع الفلاحي | 43 |
| المطلب الثالث: العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي | 44 |
| آثار الإصلاحات على القطاع الفلاحي | 45 |
| خلاصة الفصل الأول | 46 |
| الفصل الثاني: برامج إصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2019) الواقع و الآفاق | 48 |
| المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي في برنامج الإصلاح الاقتصادي (فترة ما بعد 1990) | 48 |
| المطلب الأول: مرحلة بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي (1990-1994) | 48 |
| المطلب الثاني: مرحلة اصدار المراسيم و القوانين | 49 |
| المطلب الثالث: أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الفترة (1990-1994) | 50 |
| المبحث الثاني: مرحلة التصحيح الهيكلي (1995-2000) | 53 |
| المبحث الثالث: مرحلة الاستراتيجية الجديدة للتنمية (2000-2010) | 57 |
| المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) | 57 |
| المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2010) | 60 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثالث: برامج إصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2019) الواقع و الآفاق | 62 |
| المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (2000-2004) | 63 |
| المطلب الثاني: سياسة التجديد الفلاحي و الريفي (2008-2014) | 65 |
| المطلب الثالث: مخطط عمل الفلاحة (2015-2019) | 67 |
| المطلب الرابع: تطور الناتج الفلاحي خلال الفترة (2000-2016) | 68 |
| خلاصة الفصل الثاني | 73 |
| الفصل الثالث: مؤشرات و مقارنات للقطاع الزراعي في الجزائر | 76 |
| المبحث الأول: مقارنة القطاع الزراعي في الجزائر بالدول العربية | 77 |
| المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي النباتي خلال الفترة (2000-2014) | 78 |
| خلاصة المبحث الثالث | 80 |
| ملخص | 82 |
| الهوامش و الإحالات | 83 |

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول


| رقم الجداول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| جدول رقم: 01 | وضعية القطاع الفلاحي بعد عملية إعادة الهيكلة | 36 |
| جدول رقم:02 | تطور مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2014-2010) | 39 |
| جدول رقم: 03 | نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة (2011-2004) | 40 |
| جدول رقم: 04 | القوى العاملة الكلية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2015-2011) | 41 |
| جدول رقم: 05 | مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات (2007-2000) | 42 |
| جدول رقم: 06 | مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الواردات (2007-2000) | 42 |
| جدول رقم: 07 | المساحات المستثمرات الفلاحية المرجعية | 54 |
| جدول رقم: 08 | مساهمة النشاط الزراعي للقيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1998-1990) | 56 |
| جدول رقم: 09 | فروع انتاج القطاع الزراعي الذي يتولى الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية | 59 |
| جدول رقم: 10 | هيكل الغلاف المالي الموجه لقطاع الفلاحة | 64 |
| جدول رقم: 11 | برنامج التكثيف و العصرنة بين (2004-2008) | 66 |
| جدول رقم: 12 | تطور المساحات الفلاحية بالجزائر للفترة (2010-2000) | 68 |

# قائمة الجداول


| | | |
|---|---|---|
| جدول رقم: 13 | متوسط النمو السنوي لمختلف الشعب خلال الفترة (2009-2014) | 69 |
| جدول رقم: 14 | مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2003-2012) | 70-69 |
| جدول رقم: 15 | مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2016) | 70 |
| جدول رقم: 16 | معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2017) | 71 |
| جدول رقم: 17 | تطور الإنتاج الفلاحي الجزائر خلال الفترة (2000-2016) | 72 |

# قائمة الأشكال

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| رقم الشكل: 01 | نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة | 51 |
| رقم الشكل: 02 | نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الدخل الوطني | 51 |
| رقم الشكل: 03 | نسبة قطاع الفلاحة من استثمارات المخططات التنموية | 52 |
| رقم الشكل: 04 | تطور انتاج الحبوب خلال الفترة (1991-2000) | 55 |
| رقم الشكل: 05 | نسب العمالة حسب كل قطاع في الفترة (1994-1998) | 55 |
| رقم الشكل: 06 | نسبة التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) | 58 |
| رقم الشكل: 07 | نسبة النمو القطاعي خلال الفترة (2001-2005) | 59 |
| رقم الشكل: 08 | توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) حسب كل باب | 61 |
| رقم الشكل: 09 | توزيع مخططات برنامج التنمية الاقتصادية (2005-2009) | 61 |
| رقم الشكل: 10 | معدل النمو لأهم القطاعات بالقيمة المضافة خلال فترة (2005-2009) | 62 |
| رقم الشكل: 11 | دالة الإنتاج من نوع كوب دو غلاس متعددة المتغيرات | 78 |

# مقدمة عامة

يحظى القطاع الزراعي باهتمام متزايد من قبل معظم الدول سواء المتقدمة او النامية ، و هذا الدور الهام و الحيوي الذي يقوم به في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية ، و المتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي و في زيادة نصيب مساهمة ، و كذا خلق مناصب شغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية ، كما انه يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان و تحقيق الامن الغذائي و تقليل حجم الواردات، و توفر المواد الأولية الزراعية للصناعة ، و يمثل مصدر لثروات إضافية للبلاد

و يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاعا حساسا في التنمية الاقتصادية نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي و الاجتماعي و تنمية المناطق الريفية ، واستغلال الإمكانيات الطبيعية و البشرية التي يتوفر عليها القطاع، و استغلال الميزات النسبية التي يتميز بها من اجل مواجهة التطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدها العالم

و ليتمكن القطاع الزراعي في الجزائر من تحقيق هذا الدور الهام ، انتهجت الدولة العديد من الإصلاحات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، كما بإصلاحات في منظومتها المؤسساتية و التشريعية و القانونية لخلق بيئة و مناخ مناسب لتنمية الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة الى تبني العديد من سياسات الدعم و التضييع الزراعي و التجارة الزراعية ، منها تقديم الإعانات و القروض بدون فوائد او ضمان هذه الفوائد، و توزيع الأراضي الزراعية للاستصلاح و شراء بعض المحاصيل الزراعية الأساسية بأسعار مرتفعة مشجعة بالإضافة الى تطوير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي ، كالبنية الأساسية من فتح الطرق و المسالك و بناء السدود و قنوات الري و الصرف الصحي علاوة على تدريب الفاعليين في إدارة القطاع الزراعي.

و لقي القطاع الزراعي منذ الاستقلال الكثير من الاهتمام من طرف الدولة الجزائرية و ذلك باعداد سياسات زراعية بحسب ظروف كل مرحلة من المراحل التي عاشتها الجزائر منذ الاستقلال وصولا الى تطبيق إصلاحات خاصة بهذا القطاع ضمن برامج مختلفة و متنوعة و الهادفة الى تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية كما يغير تقسيم السياسات الزراعية و كذا الإصلاحات العلاجية غاية في الأهمية و ذلك لتحقيق الأهداف المرجوة

و في هذا السياق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- أهم السياسات الزراعية التي شهدها القطاع الزراعي منذ الاستقلال
- ما مدى مساهمة أهم الإصلاحات الفلاحية في زيادة تطور الناتج الزراعي؟
- هل للبرامج التي تم تطبيقها دور في زيادة تطور الناتج الزراعي؟

**الفرضيات:**

للإجابة على هذه التساؤلات اعتدنا الفرضيات التالية:

- السياسات الزراعية الجزائرية وأسباب تعثرها
- برامج الإصلاحات للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2019)
- دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2016)

**أسباب اختيار الموضوع:**

ان اختيارنا لهذا للموضوع هو قناعة منا للإمكانيات المتوفرة من حيث الموارد الطبيعية ، و البشرية و كذلك الإمكانيات المالية التي تملكها الدولة الجزائرية لهذا القطاع

- توفر المعطيات حول الموضوع
- توفر البرامج المتخصصة لهذا الفرض Excel- EPSS- E views
- زيادة اهتمام الإدارة السياسية الجزائرية ببرامج الإصلاحات

**اهداف البحث و أهميته:**

يهدف هذا البحث الى تحقيق اهداف أساسية هي :

مقدمة

1- البحث عن إجابة على أسئلة البحث و التحقق من مدى صدق الفرضيات الموضوعة
2- محاولة توفير دراسة حديثة تتناول قطاع الزراعة في الجزائر نظرا لأهميته
3- تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري و التطلع الى افات القطاع محل البحث

فقد جاءت الدراسة في ثلاثة فصول مع مقدمة و خاتمة و هذه الفصول هي:

الفصل الأول: ونتناول فيها السياسات الزراعية الجزائرية و أسباب تعثرها

الفصل الثاني: سنتطرق فيه الى برامج إصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2019) الواقع و الافاق

الفصل الثالث: سنأخذ مؤشرات و مقارنات لقطاع الزراعة في الجزائر .

**والله ولي التوفيق**

# الفصل الأول: السياسات الزراعية و أسباب تعثرها

**تمهيد:**

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاستراتيجية و الحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية ، فهو المصدر الوحيد و الرئيسي للغذاء ، كما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة و امتصاص البطالة و توفير الموارد الأولية الزراعية، و لتحقيق ذلك لابد من اتباع سياسات زراعية و برامج و آليات مجدية و فعالة قادرة على زيادة الإنتاج

و لمعرفة أهمية القطاع الزراعي و دوره في زيادة الإنتاج و احداث مناصب شغل و قبل التطرق الى هذه السياسات لابد من إعطاء نظرة شاملة عن ماهية القطاع الزراعي و انواعه و مقوماته، سياساته و المشاكل التي تواجهه و كذا أسباب تعثر هذه السياسات الزراعية

**المبحث الأول: القطاع الزراعي ، الماهية و الأنواع**

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في اقتصاديات الدول ، حيث يعمل على زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع الضرورية و المتمثلة في الغذاء كما يمثل المصدر الأساسي لدخل المزارعين، ناهيك عن ارتباط القطاع الزراعي بالقطاعات الأخرى منa خلال مساهمته في توفير المواد الأولية للقطاعات ذات الصناعات الغذائية ، بالإضافة الى تفعيله للحركة التجارية.

**المطلب الأول: مفهوم و خصائص القطاع الزراعي**

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الأساسية و ذات الأولوية في حياة افراد المجتمع، ذلك لاعتمادها على تلبية الحاجات الأساسية للمعيشة لذلك تعددت المفاهيم التي تناولت هذا القطاع، بالإضافة الى اختلافه عن القطاعات الاقتصادية الأخرى لاتصافه بسمات و خصائص تميزه

**أولا: مفهوم القطاع الزراعي:**

كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين(Agre) أي الحقل او التربية و كلمة (Culture) أي العناية، و بذلك تكون كلمة الزراعة Agriculture تعني العناية بالحقل او بزراعة الأرض، و الزراعة تتضمن جميع النشاطات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض و زراعتها من اجل انتاج المحاصيل النباتية ، و كذلك اقتناء الحيوانات الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب و الصوف و الجلود و تربية الدواجن و النحل ...الخ. و يشمل القطاع الزراعي أي عمل يحدث بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق و تسليمه الى المخازن او الوسطاء ، فالزراعة هي علم و فن و مهنة و مهارة لاستثمار الموارد الأرضية و التربة ، و انها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش.1

كما ان الزراعة << تشمل الاعمال المنتجة التي يقوم بها المزارعون، أي الذين يقيمون على الأرض للنهوض بعملية الإنتاج و لتحسين عمليات نمو النبات و الحيوان ، و ذلك بقصد توفير المنتجات النباتية و الحيوانية المطلوبة للإنسان2>>

و الزراعة بمفهومها الواسع اصبحت غير قاصرة على عملية العناية بالأرض فقط بل تعددت الى أمور أخرى نتيجة للتنوع و تعدد نشاط المزارع، فأصبح المزارع يقوم بالإضافة الى عمله الأصلي بأعمال أخرى أهمها:3

رعاية الحيوان و تربيته، و هي من اهم فروع الزراعة ، و تزدهر حيث تتوفر الأراضي الرخيصة او حيث يتوفر رأس المال و المعرفة الفنية

العناية بالأشجار، و هي من الزراعات المتخصصة و تتطلب خبرة فنية و رأس مال، و تعود على القائمين بها بعائد مرتفع

العناية بالغابات، و هي عملية هامة في العديد من البيئات

اعمال أخرى مثل تربية الحيوان و صيد الأسماك

1 جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص81

2 محمود الشافعي، مدخل الى الاقتصاد الزراعي، مكتبة الأقصى، الأردن، الطبعة الأولى، 1985، ص74

3 عرفات إبراهيم فياض، الاقتصاد السكاني، دار البداية ناشرون و موزعون، الأردن، الطبعة الأولى،2011، ص143

و القطاع الزراعي يعتبر هو النشاط الرئيسي الذي يقوم به البشر لتأمين الغذاء لأنفسهم منذ بداية الحضارة الإنسانية، فهو يعتمد بشكل أساسي على الأرض و البيئة الطبيعية و كذلك على التنوع البيولوجي و الحيوي في البيئة الطبيعية، و من اهم وظائف النظام البيئي الضرورية للزراعة دوران المغذيات، تحلل المادة العضوية، اصلاح التربة المتشققة و مكافحة الامراض، و نوعية المياه. 4

و لهذا فإن أساس الزراعة و القطاع الزراعي هو الأرض، اما جهد الانسان و الآلات فما هي الا وسائل للزراعة، و بهذا فبشكل أساسي يعتمد على الأرض و الموارد الطبيعية لمحاولة تأمين الغذاء و زيادة الإنتاجية، و بمساعدة جهد الانسان و الخبرات الفنية و الآلات المساعدة على زيادة كفاءة و حجم و كمية الإنتاجية .5

من خلال ما سبق يمكن تعريف الزراعة على أساس الأنشطة التي يقوم بها الفلاح بأنها:

انتاج المحاصيل النباتية من خلال خدمة الأرض وزراعتها

تربة الحيوانات لإنتاج الالبان و الصوف و الجلود

تربية الدواجن و النحل و الأسماك

و يمكن بذلك القول بان الزراعة تعني مجموع الأنشطة المرتبطة بالقطاع الزراعي و الحيواني، الموجهة للتغذية و التصنيع، و هي اما معاشية او تسويقية

**ثانيا: خصائص القطاع الزراعي**

يتميز القطاع الزراعي كغيره من القطاعات الأخرى بمجموعة من الخصائص، نذكر منها ما يلي:

صعوبة تحديد كمية الإنتاج في القطاع الزراعي:

من الصفات الهامة المتأصلة في القطاع الزراعي، هي تقلب كمية الإنتاج من موسم الى آخر بسبب تأثير العوامل الطبيعية و لذلك وجود صعوبة بالتنبؤ بالمحصول السنوي6

**تناقص نسبة الزراع:**

أظهرت الدراسات ان نسبة المستغلين في القطاع الزراعي تتناقص، و قد بدأت هذه النسبة تتناقص منذ منتصف القرن العشرين و يعود ذلك الى زيادة الإنتاج الزراعي، بسبب التقدم التكنولوجي في العمل و قيام المصانع بإنجاز ما كان ينجزه الزراع7

4 باتر محمد علي وردم، العولمة و مستقبل الأرض، الدار الاهلية للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص137

5 عبد الرحمن المالكي، السياسة الاقتصادية المثلى، علم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص51

6 جواد سعد العارف، التخطيط و التنمية الزراعية، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص86

7 المرجع نفسه، ص87

**موسمية الإنتاج:**

غالبية المنتوجات الزراعية لا تظهر دائما في الأسواق الا خلال فترات زمنية قصيرة نسبيا، و هذا يعني ظهور الإنتاج جملة واحدة في فترة زمنية قصيرة نسبيا، و لهذا السبب الأسواق تفكر و تسعى في توفير المحاصيل الزراعية عن طريق طلبها من مكان انتاجها و لو كان دلك عن طريق الاستيراد8

**التخصص المكاني:**

يحتاج النبات و الحيوان باعتبارهما كائنات حية الى بيئة طبيعية محددة من حيث مجموعة من العوامل مثل المناخ، الملائمة، التربة...إلخ، يصبح الإنتاج الزراعي غير ممكن الا في مناطق معينة، و في حال كانت مناطق الإنتاج بعيدة عن مناطق الاستهلاك، احتاج الامر الى خدمات إضافية مثل النقل و التخزين و غيرها مما يزيد من تكاليف وصول المنتوجات الى المستهلكين.9

1- **لا يساير الإنتاج الزراعي انخفاض الأسعار:**

فالإنتاج الزراعي يزداد مع زيادة الطلب و لكن مسايرته اذا انخفض الطلب بطيء جدا، و سبب هذا البطء هو ان الأرض عامل ثابت، و يستمر استغلالها مادامت تغطي التكاليف المتغيرة و بالتالي تهبط أسعار المحاصيل في الازمات الاقتصادية.10

2- **التخصص المكاني:**

تواكب المنتوجات الزراعية نسبة عالية من المخاطر و اللايقين، و ذلك بسبب عدم الاستقرار، و الناتج من الظواهر الطبيعية مثل الرطوبة، الحرارة و الامطار...و كذلك الامراض و الآفات الزراعية حيث تترك جميع هذه الآفات آثارا على نوعية المنتوجات و حجم التكاليف.11

**المطلب الثاني: أهمية و أهداف القطاع الزراعي:**

لقد تعاظم و تطور الاهتمام بالقطاع الزراعي حيث عمدت أغلب الدول لتفعيله من خلال تخصيص مبالغ ضخمة لدعمه، لما له من أهمية و دور فعال.

**أولا: أهمية القطاع الزراعي:**

للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في اقتصاديات الكثير من الدول في العالم و ذلك بشقيه النباتي و الحيواني، من خلال مساهمته في ما يلي: 12

1- **توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع:**

يساهم القطاع الزراعي في العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب و الخضروات و الفاكهة، و المنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها و الألبان و مشتقاتها

8 ابي سعيد اللديوهجي، مبادئ التسويق الزراعي، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2001، ص41

9عاكف الزعبي، مبادئ التسويق الزراعي، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص42

10جواد سعد العارف، التخطيط و التنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص88

11 عاكف الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص42

12 عنبر إبراهيم شلال، التسويق الزراعي، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى،2012، ص280، 281

**2- توفير الموارد المائية:**

يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لدخل العديد من الافراد العاملين في هذا القطاع، سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الادوية والأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي او الحيواني...الخ، أو أولئك الذي يحققون دخلا من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق و بيع المنتجات الزراعية مثلا، مما يعني ان القطاع الزراعي هو سوق لمنتجات قطاعات أخرى في الاقتصاد يعمل بها هؤلاء.

**3- توفير الموارد الخام للقطاع الصناعي:**

يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام، و التي يمكن ان تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي الى دعم و تطوير هذا القطاع و بالتالي دعم الاقتصاد ككل، فالقطاع الزراعي يوفر القطن مثلا لصناعة الملابس كما أنه يوفر الحبوب التي يمكن استخلاص الزيوت منها، مما ساهم في نشأة و تطور قطاع استخلاص و تعبئة الزيوت التابع للقطاع الصناعي و يوفر كذلك المواد التي ساهمت في انشاء العديد من الصناعات المعتمدة على انتاج القطن الزراعي

**4- استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة:**

يستغل القطاع الزراعي بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية يصعب ان توجد في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الانسان و تنتج له اللحوم و الألبان بكفاءة، كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم هو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات و يستهلكه الانسان.

إضافة الى أهمية أخرى للقطاع الزراعي و المتمثلة في:13

يعتبر القطاع الزراعي بمثابة القطاع الرئيسي لاستيعاب القوى العاملة في الكثير من الدول، حيث يمثل العاملون فيه مايزيد عن 40% من العاملين في الاقتصاد القومي ككل، و هكذا فانه يمثل مجالا لتوظيف فئة كبيرة من القوى العاملة و خاصة في المناطق و الدول المزدحمة بالسكان.

**توفير النقد الأجنبي:**

يساهم القطاع الزراعي في توفير النقد الأجنبي ففي حالة ما اذا كانت الصادرات الزراعية تزيد عن الواردات الزراعية يكون هناك كسب صافي فائض للقطاع الزراعي، يمكن ان يساهم في تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، فقد أدى الاهتمام المتزايد بالصناعة على حساب الزراعة الى وجود كثير من الاختلالات التي ترتب عليها انخفاض الإنتاج الغذائي و زيادة الواردات من هذه السلع، و كذلك تدهور أحوال الزراعة و القطاع الزراعي.

**ثانيا: أهداف القطاع الزراعي**

كأي قطاع اقتصادي آخر يهدف القطاع الزراعي الى اشباع الحاجات الضرورية للإنسان يختلف فقط في ان القطاع الزراعي يشبع الحاجات الأساسية في حياة الفرد، و التي تتمثل في:14

13 أحمد رمضان نعم الله، إيمان محمد محب زكي، مبادئ اقتصاديات الموارد و البيئة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995، ص31

14 جدي عبد الحليم، الفلاحة و التنمية الذاتية بلدية الركنية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2004/2003، ص37

**1- كمية و أهمية الحاجات الغذائية:**

يتصف العصر العالي بأنه عصر الحضارة الصناعية لذا تهمل أهمية الحاجات الغذائية، او ترجع الى الصنف الثاني من المشاكل الاقتصادية المطروحة، و لم يبدأ الاهتمام بالحاجات الغذائية الا بعد الحرب العالمية الثانية، و ترجع أهمية الحاجات الغذائية الى حقائق هي:

- ❖ حجم الحاجات التي يجب على الزراعة اشباعها
- ❖ النسبة الكبيرة التي يحتلها المزارعون من مجموع سكان العالم، حيث يشكلون أكثر من نصف السكان الإجمالي

**2- قدم واستمرارية الحاجات الغذائية:**

ان القطاع الزراعي قديم قدم ظهور التنظيمات الاجتماعية، وقد اختلف علماء الاجتماع حول ظروف ظهور القطاع الزراعي ولكنهم متفقون حول قدمه ويضاف الى ذلك استمراره وديمومته، فالحاجات الغذائية ترتبط بعدد السكان وهذا الأخير يتزايد في العالم، و بالتالي فإن مشكلة الغذاء التي طرحها مالتوس* ما زالت قائمة

و خاصة اذا أخذنا في الاعتبار الحاجات الفعلية و ليس التي تتوفر القدرة المالية لاستيعابها.

**المطلب الثالث: أنواع القطاع الزراعي ونظمه الزراعية.**

للقطاع الزراعي العديد من الاشكال التي تعتمد في الممارسة الزراعية الناجحة للوصول الى النتائج و الأهداف المطلوبة، هذه الأهداف توالت و تعددت النظم الزراعية التي تطورت عبر الزمن لدعم هذا القطاع.

**أولا: أنواع القطاع الزراعي**

تحتل الزراعة مكانة عظيمة في تحسين مستويات المعيشة و متطلبات الغذاء، و هي بذلك تنقسم الى عدة أنواع و اهم هذه الأنواع هي:

**1- الزراعة البدائية المتنقلة:**

يتوقف نوع الزراعة وتقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب، فمثلا تحدث الزراعة المتنقلة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم المزارعون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الأرض، فإذا استنفذت خصوبة الأرض هجروها وانتقلوا الى أراضي جديدة غيرها، ولا يجددون خصوبة الأرض لسبب نقص ثقافتهم الفلاحية ولهذا يقومون بالانتقال الى أخرى15

**2- الزراعة المتنوعة:**

في هذا النوع من الزراعة ينتج المزارع عدة محاصيل (زراعي، نباتي، حيواني) بعضها يحتاج إليه والبعض الآخر للسوق، فهو لا يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد ويتم في هذه المحاصيل تعدد في المنتجات (خضر، فواكه، قمح، تربية المواشي، الدواجن، الأسماك...)، ومن فوائدها:16

- مالتوس: باحث سكاني و اقتصادي سياسي انجليزي، ولد سنة 1766 بسومرست لانجلترا، اشتهر بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني، من مؤلفاته (البحث في مبدأ السكان)، توفي سنة 1834 عن عمر ناهز 68 عاما.

15 جواد سعد العارف، التخطيط و التنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص54

16المرجع نفسه، ص55، 56

ا- المحافظة على خصوبة التربة من خلال نظام الدوريات
ب- توزيع العمل على فصول السنة
ج- إمكانية انتاج اغلب المحاصيل التي يحتاجها المزارع وعائلته
د- تجنب الخسارة الحتمية
هـ- الجميع بين عدة مشاريع يساعد على الاستفادة من نتائج أحد المشاريع
و- يصبح دخل المزارع موزعا على مدار السنة

3- **الزراعة الواسعة**:

يوجد هذا النوع من الزراعة في الدول التي تتوافر فيها الخصائص التالية:17

- ❖ وفرة الأراضي الرخيصة الصالحة للزراعة
- ❖ وفرة رؤوس الأموال اللازمة لشراء الآلات
- ❖ وفرة الخبرة الفنية لدى المزارعين و استعدادهم لاستخدامها في الزراعة
- ❖ سهولة نقل المحاصيل الى أسواق الاستهلاك و انخفاض فئات النقل

و تتوفر هذه العوامل في أماكن قليلة من العالم من أهمها أقاليم السهول الوسطى في الولايات المتحدة الامريكية و البراري و كندا، و سهول الباهباس بالأرجنتين، أي المناطق الحديثة نسبيا

في تلك المناطق نجد ان معدلات انتاج وحدة الأرض منخفضة و ان معدلات انتاج عنصر العمل مرتفعة

**4- الزراعة الكثيفة:**

عندما ازدادت حاجة الانسان الى الاستقرار و اتسعت ثقافته الزراعية و تناقصت الأراضي الجديدة، اخذ المزارع في تقسيم ارضه الى اكثر من محصول بحيث بدأ يستعمل المخصبات من الأسمدة الكيمياوية و العضوية بكثافة في الأراضي الزراعية و ابتكر الدورة الزراعية و صار لا يزرع الزرع المجهد للأرض الا سنة بعد سنة أو سنة بعد سنتين، و هنا بدأت الدورة الزراعية الثنائية و الثلاثية و على هذا المنوال ظهر ما يتعرف بالفلاحة الكثيفة خاصة في الأراضي المزدحمة بالسكان و ذات القيمة المرتفعة و يحقق هذا التنويع في الفلاحة من اجهاد الأرض، و يفسح المجال لتجديد خصوبتها18

5- **الزراعة المتخصصة**:

و هي التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع القمح أو القطن أو القهوة... و يمكن أن يكون التخصص في اكثر من محصول و تعتمد في المحصول على أكثر من 50% من دخلها النقدي السنوي من انتاج محصول واحد، و انتاج هذه المزارع يكون مخصصا للتصدير و من أهم فوائد التخصص: تزويد الفلاح بالخبرة و التجربة، تسهيل عملية الزراعة كالحرث،

17 محمد عبد العزيز عجيمة، محمد محروس إسماعيل، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية للنشر، لبنان، 1970، ص77
18 المرجع نفسه، ص75

الحصاد، الري...الخ، و يسهل عملية تصنيف المنتوج و تسويقه، كما يسهل عملية القيام بالأبحاث العلمية و الدراسات الفنية، إلا ان هناك عنصر مخاطرة عالي بسبب الاعتماد على محصول واحد19

**ثانيا: نظم القطاع الزراعي.**

لقد اتسم القطاع الزراعي بتوالي نظم زراعية مختلفة في تطبيقاتها، عليه يمكن التعرف عليها فيما يلي:20

1- المزارع الصغيرة (مزارع صغار المزارعين):

يشبه هذا النوع من المزارع المؤسسات الصغيرة الخاصة، حيث يكون المزارع فيها هو المالك.

2- المزارع الاقتطاعية (الرأسمالية):

يقدم الفرد رأس المال و تدار المزرعة كإحدى الشركات و تتصف وحدة التنظيم بالاتساع، و ينتج المحصول لأجل البيع في الأسواق، و تظهر هنا سمة الاستغلال و الابتكار

3- المزارع التعاونية:

هو نظام يقوم على أساس الملكية الفردية و التعاون الزراعي و الإدارة المشتركة، وهدفه الأساسي الجمع بين حوافز الملكية الخاصة و الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

4- المزارع الجماعية:

حيث يكون حجم العمليات كبيرا و مجال المكننة متسعا

5- المزارع الحكومية:

اذ تمتلك الحكومة الأراضي و تقومك بزراعتها و إدارتها و اتخاذ القرارات المناسبة و تحمل المخاطر

**المبحث الثاني: مقومات القطاع الزراعي، سياسته و المشاكل التي تواجهه**

يساهم القطاع الزراعي في توفير فرص للعديد من السكان من خلال المقومات التي يمتلكها و السياسات الاقتصادية المعتمدة، التي تمثل برامج تشمل كيفية التعامل مع هذا القطاع سواء على المدى البعيد او القريب، الا ان هذا القطاع يواجه العديد من المشاكل و التحديات التي تحد من النهوض به.

المطلب الأول: مقومات القطاع الزراعي و متطلباته.

يعتمد القطاع الزراعي على مقومات عديدة تساعد على تحقيق مستوى مطلوب من الإنتاجية، كما أنه يملك مجموعة من المتطلبات التي تعطي أهمية للقطاع الزراعي من خلال مضاعفة الاستثمار و تحقيق الأمن الغذائي.

أولا: مقومات القطاع الزراعي.

يعتمد القطاع الزراعي في تحقيق أهدافه على مجموعة من المقومات تتمثل أهمها فيما يلي:21

19 المرجع نفسه، ص77

20 جواد سعد العارف، التخطيط و التنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص57

21 علي لزعر، الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج و المساحة، مجلة آفاق، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 4، 1998، ص04

**1- الأراضي الزراعية:**

إن القاعدة الأساسية للقطاع تتمثل في الأراضي الزراعية، التي تعتبر ثروة لابد على المجتمع العمل على حمايتها بكافة الوسائل المتاحة عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، استصلاح الأراضي، الحد من التوسع السكاني، التصحر...الخ، و هذا ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي يهدف الى زيادة الإنتاجية عن طريق ثلاث محاور هي:

- ❖ محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة
- ❖ محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصودة
- ❖ محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة.

و تطبيق هذه المحاور يختلف بين استراتيجيات الدول فنجد الدول المتقدمة ترتكز على المحورين الثاني و الثالث من خلال اعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاج، اما الدول النامية فتركز على المحور الأول مما يؤدي بها الى زيادة الحاجة الى استثمارات ضخمة، إضافة الى استصلاح الأراضي و توفير البنى التحتية مثل: الطرق، الجسور...الخ.

و لهذا لا بد للدول النامية من انتهاج المحور الثاني و الثالث حتى يتيح لها أكبر إنتاجية و احسن كفاءة و بأقل تكلفة ممكنة.

2- **الموارد المائية**:

تعتبر الموارد المائية العنصر الرئيسي لإمكانيات القطاع الزراعي، ذلك من خلال قيمتها المحدودة و انخفاض الكفاءة في استخدامها و خاصة في الدول النامية، بالإضافة الى الضغوطات الكبيرة على استخدامها و المتمثلة في:

- ❖ ارتفاع معدلات النمو السكان
- ❖ التغيرات المناخية التي يشهدها العالم و زيادة التصحر، و تدهور الموارد البيئية المختلفة
- ❖ الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت و تؤدي الى استنزاف الموارد المائية، خاصة غير المتجددة منها و المتمثلة في المياه الجوفية
- ❖ عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الفلاحية
- ❖ غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة و المتعلقة بثقافة الترشيد في استخدام المياه

ان هذه الصعوبات التي تواجه الدول النامية في محدودية الموارد المائية تفرض عليها ضرورة رفع كفاءة استعمالها، بالإضافة الى تنمية القطاع الزراعي من خلال :

- ❖ تحسين كفاءة البنية التحتية لطرق الري و رفع كفاءته عن طريق الطرق الحديثة مثل التقطير، الرش المحوري...الخ
- ❖ الاعتماد على طرق إنتاجية المحصول التي تعمل على الاقتصاد في مياه الري، بالإضافة الى التخفيف من التكاليف
- ❖ زيادة كمية موارد المائية من خلال بناء السدود و إنشاء الحواجز المائية ، حفر الآبار...الخ

**3-الثروة الحيوانية و النباتية:**

ان من المقومات الهامة للقطاع الزراعي يتمثل في الثروة الحيوانية و النباتية، لأن أي نظام اقتصادي يسعى للوصول الى تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال الرقي بكفاءة الموارد الحيوانية و النباتية المتاحة، و ضمان استمرارها على العطاء

و لتحقيق استثمار أمثل في هذه الموارد يستلزم أن يكون هناك انتاج زراعي و غذائي بمستوى نوعي و كيفية يلبي متطلبات الأسواق داخليا و خارجيا.

**ثانيا: متطلبات القطاع الزراعي:**

للقطاع الزراعي العديد من المتطلبات التي تعمل على إعادة النظر في الخطط التنموية، من خلال مضاعفة الاستثمارات في القطاع الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي من خلال التطرق الى العناصر التالية:22

- ❖ توجيه الاهتمام والأهمية الكاملة لإنتاج المواد الغذائية و الحبوب و تطوير الثروة الحيوانية، ووضع برامج علمية للاستفادة من مصادر المياه و تنميتها أو استخدام الإمكانيات في الزراعة
- ❖ اعتماد تنمية و تطوير المشاريع المشتركة في قطاع الفلاحة و التبادل التجاري للمواد الغذائية و تقديم كافة التسهيلات و الدراسات للاستفادة القصوى في مجال تنمية المشاريع الفلاحية
- ❖ التعاون و التنسيق فيما بين الدول المحاولة تأمين السلع الغذائية الأساسية و خاصة الحبوب و القمح

يفترض أن تنطلق هذه الاهتمامات من القدرات الذاتية باتجاه الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة، في إطار استراتيجية ملزمة تقوم على مبادئ الحرية و العدل و المساواة و تعبر في أهدافها عن طموحات الأغلبية في دولة ما لتحقيق استقلالها الاقتصادي و السياسي، و توفير مجموعة من الشروط و المتطلبات الأساسية بما يؤدي الى خلق الإدارة السياسية الموحدة، و تهيئ سبل المشاركة الجماهيرية باتجاه إحداث تغييرات جوهرية في البنية المؤسسية من سياسة، اقتصادية و اجتماعية وفق برامج زمنية متتابعة و مترابطة لبلوغ هذه الأهداف على نحو تدريجي مستمر و متصاعد، و بالتالي فإن تنامي القدرة الذاتية لأي دولة باتجاه الاستغلال المشترك للإمكانيات و الموارد المتاحة لديها سوف يؤدي الى تراجع الفجوة الغذائية و تحسين أوضاع الغذاء، و هذا يعني تنمية فلاحية متكاملة.

**المطلب الثاني: سياسات القطاع الزراعي**

22دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 2010، ص03

تعد السياسات الزراعية من اهم الآليات التي تتبناها مختلف الدول لتوجيه أنشطتها الاقتصادية، فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية و الخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي.

**أولا: مفهوم السياسة الزراعية**

قبل التطرق الى مفهوم السياسة الزراعية لابد من التطرق الى تعريف السياسة الاقتصادية، و التي يقصد بها "عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة، فقد تستهدف السياسة الاقتصادية لمجتمع ما تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية"23.

أما السياسة الزراعية فهي " مجموعة الإجراءات والتشريعات و القوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، و هي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق اهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية".24

**ثانيا: أنواع السياسات الزراعية.**

تتبنى حكومات جميع الدول سياسات معينة و ذلك لتحقيق أهدافها المرجوة، الا ان هذه السياسات تختلف من دولة الى أخرى و ذلك حسب درجة تطور هذه الدول.

1-**سياسات البحث، و الإرشاد الزراعي**.

تعتبر البحوث الزراعية و الإرشاد الزراعي من أهم أسانيد الإنتاج الزراعي، و يعد توافرهما شرطا أساسيا للتنمية الزراعية، و يعتمد التطور الزراعي في أي بلد على مدى التطور في مجال هذه البحوث النظرية منها و التطبيقية، و على قدرات الإرشاد الزراعي على نقل نتائج هذه البحوث الى المستوى العالمي، و تهدف سياسة الإرشاد الزراعي الى تدريب المزارعين و اقناعهم بتبني النماذج و التقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض

الكلفة و تحسين الإنتاجية و النوعية، كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين و تشخيصها و نقلها الى مراكز البحوث لدراستها و تحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها.25

2-**سياسة استصلاح الأراضي**:

و يقصد بعملية استصلاح الأراضي تطوير طبيعة الأرض بمعالجة عيوبها و رفع انتاجها و تهيئتها، و ذلك باستخدام الآلات الضرورية لشق و تمهيد الطرق الزراعية و بناء السدود و حفر الآبار و تخليص التربة من الملوحة لتتم الزراعة في أحسن الظروف

و تشتمل سياسة استصلاح الأراضي على:26

- ❖ استصلاح الأراضي تحديدا

23قادر ادريس التل، صنع السياسة الاقتصادية، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص01

24 منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2000، ص11

25المرجع نفسه، ص179

26منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص215

❖ تنمية المجتمع

و الهدف الاقتصادي من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة و تشجيع أساليب الاستغلال الزراعي، بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي و العمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة و الصناعة.27

**3-السياسة السعرية الزراعية:**

تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الاقتصادية الزراعية، و هي تؤدي دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الزراعي و يقصد بها مجموعة الإجراءات و القرارات و القوانين التي تؤدي الى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية و الاستهلاكية، و هي بذلك تؤثر في كل من الإنتاج و الاستهلاك و التوزيع و من ثم مستوى المعيشة، و يعتبر التدخل في تحديد الأسعار الزراعية من أكثر أدوات السياسة الزراعية فعالية على المدى القصير، من أجل التأثير في القدرة الشرائية للمستهلكين ز مستوى دخول المنتجين الزراعيين، و السياسة الزراعية تأخذ عدة أشكال عند التطبيق، تختلف تبعا لخصوصيات كل دولة و اقتصاداتها، كما أن أهداف السياسة السعرية الزراعية و دوافعها تختلف من دولة الى أخرى و من مرحلة الى أخرى.28

و بصفة عامة يمكن حصر أهداف السياسة السعرية الزراعية فيما يلي:29

- ❖ الحفاظ على مستويات معيشة مقبولة، تبعا للدخول المتاحة
- ❖ تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي و غيره من القطاعات الأخرى، و كذلك توزيع الدخل الزراعي بين الاستهلاك و الاستثمار
- ❖ تعديل هيكل الصادرات و الواردات بما يتفق و تحيين ميزان المدفوعات
- ❖ تثبيت أسعار المنتجين وتحفيز الإنتاج مع الحفاظ على علاقات مبينة بين أسعار السلع

اما فيما يتعلق بإجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية، فتختصر في النقاط التالية:30

- ❖ ضمان أسعار دنيا و ضمان عمليتي الشراء و التوزيع عن طريق الحكومة من دون احتكار
- ❖ التعريفات الجمركية و الضرائب و الرسوم على الواردات لرفع الأسعار المحلية للواردات
- ❖ إعانات الاستيراد لمواجهة الارتفاع الحاد في الأسعار الدولية
- ❖ التحكم بالعرض يستخدم هذا الاجراء على نطاق أوسع في البلدان المتقدمة لتحديد الإنتاج من خلال الرقابة على المساحات المزروعة

**4-السياسة الهيكلية الزراعية:**

27 فوزية غربي، الزراعة و تحديات الامن الغذائي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص111

28المرجع نفسه، ص119

29 منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص254

30 فوزية غربي، الزراعة و تحديات الأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص121

و هي التي تكون موجهة الى الجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي، و تهدف السياسات الهيكلية الى تشجيع التغير في حجم المشاريع الزراعية او تنظيمها، و التقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ، أو لإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية غير المالية التي قد تغفل أو تنسى في خضم العمليات المختلفة التي تهدف الى احداث تغيرات، و من بين أهم السياسات الزراعية الهيكلية هي التي تمس التغيرات الهيكلية مثل تغير نسبة السكان العاملين في الزراعة الى إجمالي السكان من فترة الى أخرى، كما قد تتأثر نسبة العاملين في الزراعة

نتيجة لجذب النشاط الصناعي لكثير من الأيدي العاملة، فتضطر الزراعة الى هيكلة شؤونها، و من اهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الزراعية الهيكلية ما يتعلق بتسيير الموارد المائية و الملكية العقارية، و كل تلك الجوانب الفنية و الاقتصادية و المالية... الى جانب الاهتمامات البيئية، بحيث تسعى السياسة الهيكلية الى تفادي أي اخلال بالبيئة و تدهور مواردها المختلفة، الى جانب الاستغلال العقلاني لهذه الموارد. 31

5-**سياسة الإقراض السياسي**:

تهدف سياسة الإقراض الزراعي الى تشجيع الزراعة و تطويرها تقنيا و بنيويا، و ذلك بتمويل التجهيزات و مؤسسات الصناعات الغذائية و الحرف الريفية، و كذلك تمويل المزارعين من الاستفادة من تقديمات الضمان الاجتماعي، الا ان هذه السياسة تواجه مشاكل عديدة من بينها ما يلي:32

و من بين مشاكل الإقراض الزراعي نجد ما يلي:

ا- **مشكلة تسديد الديون:**

غالبا ما يتعذر على المزارعين تسديد القروض و ذلك لأسباب كثيرة منها:

- ❖ إفلاس ظرفي أو طارئ
- ❖ إدارة أعمال ضعيفة
- ❖ افلاس بنيوي ناتج عن انخفاض نسبة المردود قياسا على التكاليف
- ❖ مخاطر السوق، اذ يضطر المزارعون أحيانا لبيع منتوجاتهم بأسعار متدنية، فيصعب عليهم تسديد ديونهم

ب- **المصاريف الإدارية:**

إن عدم قدرة المصارف على انشاء فروع لها في المناطق الريفية و صعوبة الوصول الى هذه الأخيرة، تزيد من كلفة القروض.

ج- **الضمانات:**

31 المرجع نفسه، ص125، 126

32 منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص195- 198

لا تقل مشكلة الضمانات صعوبة عن مشكلة تسديد الديون، إذ لا بد لكل قرض من ضمانة تعطر للمقرض، فإما أن تكون رهن الأرض أو استخدام المحصول أو ماشابه ذلك،

و هذا الأمر ليس بالسهل.

د- **الخلل التنظيمي**:

إن الضعف و الخلل في تنظيم مؤسسات الإقراض الداخلي يتسببان في قسط وافر من الصعوبات التي تعانيها هذه المؤسسات، و من مظاهر هذا الضعف و الخلل ما يلي:

- ❖ مركزية مفرطة في معالجة الملفات
- ❖ ثقل الإجراءات
- ❖ تأخير في منح القروض، و ضعف في أجهزة المراقبة

**المطلب الثالث: سياسة الهيكلة للقطاع الفلاحي(1981-1990):**

إن مفهوم إعادة الهيكلة هو أداة تنظيمية للاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات و التقليل من الضغط الذي تعاني منه، و من بين هذه القطاعات نجد القطاع الزراعي الذي عرف خلال مرحلة الثورة الزراعية عدة مشاكل خاصة في مجال (التموين، التمويل، التسويق، التخزين، النقل و التوزيع، ...الخ) إضافة الى تراجع أسعار البترول

خلال هذه الفترة، و ضعف نمو اقتصاد البلاد، مما أدى الى السلطات تبني مفهوم المراجعة او التقييم، حيث تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 33

المؤرخة في 1981/03/17 و كذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 1981/10/15 و الذي يهدف الى إنشاء وحدات إنتاجية قوية و متماسكة و التي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير، و قد شمل ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواءا تعاونيات الثروة الزراعية او مزارع التسيير الذاتي او تعاونيات القطاع الخاص، و قدماء المجاهدين، حيث أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) بهدف

الحد من الازدواجية التي أصبح هذا القطاع يتصف بها، و كذا الحد من فوضى التسيير و التدخلات المختلفة من طرف مختلف أجهزة التسيير و رفع الحواجز البيروقراطية، بالإضافة الى إعادة تنظيم الأراضي الفلاحية التابعة للدولة و استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية و تهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، و التقليل أيضا من المساحات الشاسعة التي كانت تملكها مزارع القطاع المسير ذاتيا و بعض مزارع الثورة الزراعية.

لقد اخذت المزارع التي أعيد هيكلتها احد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي و منها ما كان محل استفادة فردية، و هو ما جاء به قانون 83/18 المؤرخ في 1983/08/13

و الذي ينص على حيازة الأراضي و تمليكها بطرقيتين:

33 مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10_ العدد: 02 (1018)، ص98-119

- استصلاح شخصي من طرف الأفراد و بتمويل ذاتي مع التمليك بعد خمس سنوات إذا أثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح و هو ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط
- استصلاح من طرف الدولة و التي تقوم بالتمويل و توفير المياه و اهم المستلزمات الخاصة بالعمل ثم تمنحها للأفراد للعمل بها، مع التمليك بعد خمس سنوات إذا كان هناك و هو ما يسمى الاستصلاح داخل المحيط .

ظهرت سياسة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي في الدعم الذي قدمه بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) الذي أنشأ من إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم يحمل رقم82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 لدعم تمويل القطاع.

ان الملاحظ من خلال عملية إعادة الهيكلة على انها تركزت بالخصوص على القطاع المسير ذاتيا دون غيره، إذ أن من مجموع 1.278،452 هكتار من الأراضي التابعة لقطاع الثورة الزراعية لم تمس سوى 353،666 هكتار من الأراضي المخصصة للصندوق الوطني للثورة الزراعية، و بقيت حوالي 91 مزرعة دون خضوعها لعملية إعادة الهيكلة، كما أن هناك مساحات شاسعة من الأراضي التابعة للصندوق وزرعت قصد استغلالها فرديا و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم (01): وضعية القطاع الفلاحي بعد عملية إعادة الهيكلة**

| قطاع التسيير الذاتي | | قطاع الثورة الزراعية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المزا الاشتراكية | المساحة بالهكتار | تعاونيات الثورة الزراعية المتبقية | | تعاونيات فردية بالهكتار | وحدات حولت الى مزارع اشتراكية | | |
| | | العدد | المساحة بالهكتار | | العدد | المساحة بالهكتار | |
| 3.034 | 2.330،501 | 91 | 13.119 | 453.859 | 364 | 353.666 | |

المصدر: سايح بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2016، ص168

كما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تعاونيات المجاهدين لم تخضع لعملية إعادة الهيكلة، و هذا ما يتناقض مع النصوص و القوانين التي تحث على إعادة الهيكلة بحلول سنة 1986 و نظرا للتدهور الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أثر سلبا على تمويل القطاع الفلاحي، كما أثر على التنمية الاقتصادية للبلاد، و تراكم حجم المديونية بالإضافة الى تحمل خزينة الدولة جميع أعباء القطاع خاصة الأعباء التمويلية، مما أضحى من الضروري القيام بإصلاحات جديدة تتماشى و الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية الراهنة، فتجسد ذلك من خلال القانون (87-19) الصادر في 1987/12/08، المتضمن تنازل الدولة عن جميع الحقوق العينية للمزرعة و نقل ملكيتها الى المنتجين

الفلاحين عن طريق توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات فلاحية جماعية و فردية بهدف الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية.34

34 مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10_ العدد: 02 (2018)، ص98-119

هذه المستثمرات تضم ثلاث فلاحين فأكثرو يتمتعون بالاستغلال التام في تسيير شؤونهم بمقتضى القانون رقم 19/87 الصادر في 1987/12/08، كما ذكرنا سابقا و الذي بموجبه تخلصت الدولة من عبء القطاع العام، اذ تنازلت عن جميع الحقوق العينية للمزارع لفائدة الفلاحين المنتجين بها بمقابل نقدي باستثناء الأرض التي بقيت ملكا للدولة و

منحت حق الانتفاع الدائم بها مقابل دفع إتاوة يحددها سنويا قانون المالية، و بتطبيق هذا القانون أصبحت الدولة متحكمة في عقارها الفلاحي بشكل افضل حيث تم إعادة تجزئة 3159 مزرعة فلاحية اشتراكية تغطي مساحة اجمالية تقدر ب 2.469.146 هكتار الى حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية و فردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، يستفيد منها 164.257 مستفيد، ثم وصلت سنة 1989 الى نحو 29000 مستثمرة، لتصل خلال عام 1993 الى ما يقارب 47506 مستثمرة بسبب النزاعات التي تحدث بين أفراد المستثمرة الواحدة، بلغت مساحة هذه المستثمرات حوالي 02 مليون هكتار، بمتوسط مساحة لكل مستثمرة جماعية هو 61.7 هكتار في حين تقدر مساحة المستثمر الفردية ب 9.4 هكتار. و بهذا ظهرت بوادر خوصصة القطاع الفلاحي، حيث أصبح دور الدولة منحصر في التوجيه العام للأنشطة

الزراعية، و تحديدا المحاور الكبرى للخطة الزراعية و كذا التحفيز على التنمية و لا مركزية هياكل الدعم و الاسناد للإنتاج الزراعي[35]

**المطلب الرابع: السياسة الفلاحية في ظل الإصلاحات (1990-1999)**

جاءت الإصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة و ذلك من خلال قانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، حيث يهدف هذا القانون الى تجديد السياسة الوطنية للفلاحة لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية للفلاحة سعيا وراء مضاعفة مساهمة الفلاحة من مجهودات التنمية الدائمة للفلاحة على وجه الخصوص و العالم الريفي و من أجل ضمان الامن الغذائي للبلاد...

1- **برنامج التكييف الهيكلي:**

لقد شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين الكثير من التحولات و التطورات المهمة، كان بعضها نتيجة لإحداث و مستجدات خارجية كهيمنة الاتجاه الليبيرالي و تفاقم أزمة الديون الخارجية ، بالإضافة الى ظهور المنظمة العالمية للتجارة كفاعل أساسي يفرض شروطه الثقيلة على الاقتصاد

الوطني، و من الناحية الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة اللاأمن التي كانت نتائجها وخيمة جدا بالنسبة لعالم الريف تحديدا و إضافة الى تقلبات أسعار النفط و عوائده و تراجع فرص العمل،

و من أجل ذلك أولت الجزائر اهتماما متزايد باتباع سياسات زراعية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي، و مواصلة تلك الاهتمامات بفتح المجال لخوصصة النشاط الزراعي بما يتضمن له مرونة

في العمل في مواكبة التحولات و المستجدات التي تفرضها العولمة و متطلباتها، كما ركزت الجزائر في سياساتها من خلال الإصلاحات الاقتصادية

و إعادة هيكلة المؤسسات العامة و اتباع سياسة نقدية لمكافحة التضخم و استقرار أسعار الصرف و تشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار و تخفيض الديون الخارجية، و مهما تعددت البرامج و الخطط و تنوعت أساليب التنفيذ فإنها جميعها تهدف الى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا الى تحقيق الأمن الغذائي و الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

35 مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10_ العدد: 02 (2018)، ص98-119

و لقد بدأ تطبيق برنامج التكييف الهيكلي في الجزائر منذ عام 1990 الذي يعمل على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد و هذا في اطار برنامج انتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق ، و يمكن ايجاز أهم محاور التكييف الهيكلي في النقاط التالية:36

- إعادة هيكلة القطاع الفلاحي
- إعادة الأراضي المؤممة أثناء الثورة الزراعية الى ملاكها الأصليين
- تحرير الانتاج الزراعي و أسعار السلع الزراعية ما عدا بعض المحاصيل الاستراتيجية

- خوصصة القطاع الفلاحي
- رفع أسعار مدخلات الإنتاج بإزالة الدعم على جميع المستلزمات ما عدا البذور المحسنة و التي يقدر الدعم بها من 10% الى 20%
- إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب و التشاور مع الفلاحين
- إلغاء احتكار الدولة في التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية

**2- أهداف التكييف الهيكلي:**

تسعى السياسة الفلاحية لتحقيق الأهداف التالية: 37

- ديمومة المستثمرات الفلاحية و حمايتها تماشيا مع الهياكل الفلاحية المكيفة و التي تسمح بتطورها المنتظم
- مضاعفة الإنتاجية والتنافسية
- تحسين مداخيل الفلاحين و ظروف معيشتهم
- تحسين الثروة العقارية عن طريق تنظيم عقاري و كذا توسيعها و تثمينها بواسطة عمليات الاستصلاح
- حماية القدرات الإنتاجية و حماية الأراضي و المياه
- ديمومة و حماية الثروة الغابية و الحفاظ على الطبيعة و حماية تثمين الموارد الطبيعية و التنوع البيئي
- تطور الموارد الوراثية الحيوانية و النباتية (بذور و شتلات)
- تعزيز التنظيم الاقتصادي للأسواق عن طريق ضبط الإنتاج و نوعية المنتوجات الفلاحية
- منح إعانات من الدولة تسمح بتوجيه وتشجيع الاستثمار والإنتاج

**المبحث الثالث: مساهمة و معوقات القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني و عوامل الواجب توفرها لإصلاحه**

36قصور ريم، الامن الغذائي و التنمية المستدامة_حالة الجزائر_مذكرة لنيل شهادة الماجيستير تخصص اقتصاد التنمية جامعة باجي مختار عنابة 2011-2012، ص136

37 قصور ريم مرجع سابق الذكر ص137

يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية، بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم، و مع تنامي القطاعات الأخرى و تطورها يبقى القطاع الزراعي يحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم و خاصة الدول المتقدمة منها، و في الجزائر على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية و تعددها

**المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني**

يبقى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات محل اهتمام الدولة خاصة بداية من الألفية الثالثة، و تظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، و في تأمين و توفير فرص العمل لنسبة كبيرة من السكان و سنتطرق اليها بالتفصيل

1- **مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني:**

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني من دولة الى أخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة و الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع و مدى تطوره، و في الجزائر يحتل القطاع الزراعي أهمية من

حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، و توفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان و في الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد38، و الجدول الآتي يوضح تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر

**الجدول رقم 02: تطور مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام الجزائر فترة 2010-2014 الوحدة: مليار دج**

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الخام الإجمالي | 10404 | 11355 | 12483 | 12850 | 14489 |
| الإنتاج الكلي الخام للقطاع الفلاحي | 1015 | 1183 | 1421 | 1640 | 1771 |
| نسبة مساهمة الإنتاج الكلي الخام الفلاحي الناتج المحلي الخام الإجمالي | %9.75 | %10.41 | %11.38 | %12.76 | 12.22% |

**المصدر**: موقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصاء، حسابات الوطنية مجلد رقم 730

نلاحظ من الجدول ان هناك زيادة معتبرة في الإنتاج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي كل عام و هذا نتيجة الدعم الفلاحي و سياسات التنموية التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة حيث انتقلت من 1015 مليار دينار في سنة 2010 الى 1771 مليار دينار في سنة 2014 الا انها تبقى بعيدة عن الأهداف المرجوة من الدولة الجزائرية.

تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي و في الإنتاج الوطني خلال الفترتين( 2000-2009-2010-2019 )

احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40% من المساحة الزراعية المفيدة

38 غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام الى منظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل الاقتصادي 2011-2012، ص31

تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي 3200930 هكتار، حيث يشغل القمح الصلب و الشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74% من اجمالي مساحة الحبوب

خلال الفترة 2010-2017 معدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار بزيادة 6% مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009). و يقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار بزيادة 26% مقارنة بعقد(2000-2009) حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار

و يتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب و الشعير و الذي يمثل على التوالي 51% و 29% من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017.

2- **المساهمة في تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي:**

بحيث يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا، وبأسعار التي تتناسب مع دخولهم، ما الاكتفاء الذاتي فهو يعني سد الحاجات الغذائية عن طريق انتاجها محليا.

**الجدول رقم 03: نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة 2004-2011 الوحدة مليون ق**

| | الإنتاج | الصادرات | الواردات | المتاح للاستهلاك | نسبة الاكتفاء الذا |
|---|---|---|---|---|---|
| 2008-2004 | 3376.39 | 9.76 | 7722.58 | 11089.21 | 30.45 |
| 2009 | 5253.15 | 6.03 | 7925.19 | 13172.31 | 39.88 |
| 2010 | 4558.57 | 6.03 | 7925.19 | 12496.38 | 36.48 |
| 2011 | 3727.99 | 8.34 | 7946.15 | 11665.80 | 31.96 |

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، مجلد 32 ص296

على الرغم من الحصيلة الإنتاجية للحبوب سنة 2009 الا ان الاكتفاء الذاتي من محصول الحبوب لو تتجاوز نسبة 39.88 بالمائة و هي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الأمن الغذائي لهذا المحصول كما انها بعيدة عن النسبة المرجوة من خلال

الإصلاحات و السياسات التي عكفت عليها الوزارة ابتداءا من سنة 2000، كما تدل على ان أكثر من 60% من احتياجاتنا الغذائية من الحبوب تعتمد على الاستيراد و هو ما يرهق ميزان المدفوعات و جعلنا عرضة للآثار السلبية لتقلبات الأسعار و الازمات الاقتصادية كما ان حجم الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم بالتقلب و عدم الاستقرار و هذا ما يضفي

أهمية بالغة و ضرورية جدا للحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغذاء من أجل تحقيق الأمن الغذائي، و هكذا أصبحت الزراعة الجزائرية غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية

للسكان و سد الفجوة الغذائية المتسعة، الإضافة الى عدم القدرة على توفير المادة الأولية للصناعات المحلية و هذا ما أدى الى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية و تفاقم العجز الغذائي و زيادة المديونية الخارجية و التي تشكل عبئا متزايدا على العجز في ميزان المدفوعات39

و خلال الخماسي المنتهي من سنة 2015 الى 2019 بلغ معدل النمو في القطاع الفلاحي حوالي 31.1% بحيث نمت الخضروات ب 3% و اللحوم البيضاء ب 4.18% و اللحوم الحمراء ب 1.4% و البقوليات ب 8% و الزيتون ب 12.5% و التمور ب 4% الى جانب الطماطم الصناعية ب 8.6% ، و بلغ معدل النمو في سقية الحبوب خلال نفس الفترة حوالي 10.3% منها 12% للقمح الصلب و 11.8% لمادة الشعير مقابل 3% للقمح اللين و 12.3% لمادة الخرطال.

**3- القطاع مساهمة الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر:**

تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي، خاصة في ظل انتشار ظاهرة البطالة و نجم عنها من تفشي الآفات الاجتماعية، احدى أهم الانشغالات التي تركز عليها معظم السياسات الاقتصادية و خاصة بالجزائر، و يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي كانت و مازالت و ستظل احدى أهم القطاعات الاستراتيجية التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على البطالة و تفعيل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة.40

**الجدول رقم 04: القوى العاملة الكلية و الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2011-2015 الوحدة: نسمة**

| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان المشتغلين | 5999000 | 10170000 | 10788000 | 10239000 | 10594000 |
| عدد السكان المشتغلين في القطاع الفلاحي | 701883 | 915300 | 1143528 | 901032 | 921678 |
| نسبة المشتغلين في القطاع الفلاحي % | 11.7 | 9 | 10.6 | 8.8 | 8.7 |

المصدر: موقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ان هناك تطورا في حجم القوى العاملة الإجمالية و حجم القوى العاملة في القطاع الفلاحي، فهي في ارتفاع مستمر طيلة الفترة 2011-2013 و هذا يرجع لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الفلاحية التي شهدتها الفترة و التسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين و صغار المستثمرين الا انها بدأت بالتراجع بداية سنة 2014 و هذا بسبب هجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي الى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى

المداخيل و كذلك عدم توفر الإمكانيات المادية و انخفاض الدعم الفلاحي منها إلغاء إعفاء من الرسم على القيمة المضافة للعتاد الفلاحي في اطار القروض و هذا نتيجة تراجع المداخيل و الهجرة الريفية نحو المدن .

39 قرومي حميد، معزوزكية، دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر 2014، ص59

40 دعماري زهير، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة و إشكالات الاكتفاء الذاتي...أين الخلل؟ دراسة قياسية مند سنة 1980 في 23 و 24 نوفمبر 2014 جامعة شلف

**4- مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية:**

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسن مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات، و هو ما نتناوله فيما يلي: 41

4-1- المساهمة في ترقية الصادرات:

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يبين ذلك:

**الجدول رقم05: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات 2000-2007 الوحدة: مليون دولار**

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات الزراعية في الجزائر | 11.2 | 151.9 | 126.9 | 143.7 | 163.1 | 164.5 | 164.6 | 181 |

المصدر: د محمد يدو و أ.سمية بوخاري، القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق التنمية-حالة الجزائر-، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العام الدولي بعنوان : القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر 2014 ص85

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2007 انتقلت فيها من 111.2 مليون دولار الى 181 مليون دولار، و هذا التطور كان بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و برنامج الإنعاش الاقتصادي

4-2-المساهمة في ترقية الواردات:

إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي الى تغطية الطلب المتزايد و تخفيض حجم الواردات، غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع، و يظهر هذا من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 06: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الواردات 2000-2007 الوحدة: مليون دولار**

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات الزراعية في الجزائر | 2778.2 | 3024.5 | 3454.5 | 3560.6 | 4646.20 | 4538.6 | 4676.30 | 5277 |

من الجدول السابق نلاحظ هناك أن هناك ارتفاعا مستمرا في قيمة الواردات الزراعية من سنة الى أخرى، حيث كانت 2778.2 في سنة 2000 لتعرف ارتفاعا مستمر وصل الى 5277 مليون دولار سنة 2007 و هذا راجع الى ارتفاع الأسعار الغذائية عالميا

[41] د محمد يدو و أ.سمية بوخاري، القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق التنمية-حالة الجزائر- ، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر 2014 ص85-86

**المطلب الثاني: مشاكل القطاع الفلاحي**

رغم الإجراءات و القوانين و البرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع الا أنها لم تصل الى الأهداف المرجوة منها بسبب عدة مشاكل من بينها:42

**1-مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد الطبيعية:**

- التقليص العمدي من طرف الإنسان و هي تشمل مجموعة أعمال التجريف و التبوير و البناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية الى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية
- فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية و لعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات و الحيازات مما أدى الى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية
- انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية الى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان الى تراكم الأملاح و بعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة و على النباتات التي تنمو فوقا
- التصحر تعد هذه الظاهرة ظاهرة خطيرة في الجزائر حيث انه حوالي 82.7% من مساحة الجزائر متصحرة و 9.7% مهدد بالتصحر

**2-مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد البشرية:**

- نقص العمالة الزراعية المدربة: على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة السكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم و التدريب فإن المشروعات الاستثمارية ما عادة تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة و المهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج و عادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري
- ضعف البرامج التدريبية: لا تخفي على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة
- انتشار الأمية و انخفاض المستوى التعليمي: لا خلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية و هي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها و في جميع المجالات و القطاعات

**3-مشاكل أخرى:**

- مشاكل التسويق: هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج الى المستهلك و تبادلها و هناك عدة مشاكل تحول دون وصوله الى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في
- الأسواق، و نقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية و دراسة الأسواق و العجز في الكفاءات التسويقية المدربة.
- مشاكل متعلقة بالصادرات: تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة الى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي الى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة الى أخرى

42 فوزية غربي الزراعة بين الإكتفاء و التبعية أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2008/2007 ص 253-289

- مشاكل التسيير الإداري للزراعة، يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية و فنية معتبرة و لكنها ليست مستغلة و مسخرة لتفعيل الأنشطة و التنمية المختلفة

**المطلب الثالث: العوامل الواجب تو افرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي:**

إن نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية:43

1-إن الإصلاحات الحالية و ما نجم عنها من خوصصة شبه كلية للقطاع الزراعي، و رغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية و آثارها إيجابية على القطاع الزراعي إلا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية في القطاع الزراعي مرهون ب:

1-1- تحويل عملية شراء و توزيع وسائل الإنتاج و كذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية الى القطاع الخاص، و توفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية

و بالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يتم استيرادها من الخارج مع ضرورة الاهتمام بالائتمان الزراعي و جعله يسير وفق ميكانيزمات السوق سواء تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة

1-2- تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرفتها من خلال دواوين التسويق التي أدت الى ظهور السوق الموازنة و التي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج و المستهلك.

1-3- ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة و شفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض و توفر شروط الحفاظ عليها، و في هذا الصدد تم اصدار قانون الامتياز و الذي يعتبر على ان تقوم الدولة بالتكفل بالبنية الأساسية كالنقل و المواصلات ...الخ

فالتغيير الرسمي للملكية الزراعية لا يكون له معنى حقيقي الا من خلال إعادة تجميع الأراضي و الأصول في وحدات يمكن تمليكها أو تأخيرها لمستغليها

2- ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين و البحث في الميدان الزراعي و تشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها. ذلك ان الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحظى بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية و تطوير القطاع الفلاحي، فينما نلاحظ ان ما يقارب 5 مليار دولار

3- تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد ان نصيب الدول النامية لا يتجاوز 1.3 مليار من حجم الإنفاق.

4- إن التنمية الزراعية في الجزائر و التي واجهت إضافة إلى المصاعب السابقة الذكر مشاكل ارتبطت أساسا بقلة وسائل الإنتاج و نقص التموين بها الى جانب قلة حماية الطاقة الإنتاجية و هذا ما يستلزم استصلاح الأراضي و التقليل من تركها بورا و الاهتمام بالفلاحة الصحراوية و الجبلية، كما أن التنمية الزراعية في الجزائر تتطلب العمل على تحديث وسائل الإنتاج الخاصة بالقطاع الزراعي، مع ضرورة التنسيق بين الزراعة و الصناعة، إذ أن تطوير هذه الأخيرة لا يمكن أن يتم بمعزله عن القطاعات الأخرى و خاصة الزراعة، ذلك أن زيادة حجم الصادرات الزراعية من

43 د باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح، مجلة الباحث عدد 2003/02، جامعة الجزائر، ص110

5- شأنها أنم تغطي تكاليف الواردات من السلع الإنتاجية و الوسطية و الاستهلاكية الضرورية للصناعة الى جانب تزويدها بالخامات الزراعية ذات الاستخدام الصناعي و بتعبير آخر فإن التنمية الزراعية يجب أن تساهم في تزويد الصناعة بالتراكم الرأسمالي و المواد الغذائية و الخامات و السوق لتصريف منتجاتها أي السلع، كما أن التنمية الصناعية توفر للزراعة الأسمدة و المعدات و الآلات و سوق للعمالة الفائضة

6- العمل على تطوير و تشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة و فعالة من شأنها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة و توضع حد للهجرة الريفية، هذه السياسة يجب
أن تكون مدعمة باتباع أساليب و تقنيات حديثة مع الاهتمام بمكننة الزراعة ووضع حد للطرق البدائية التقليدية

7- العمل على استغلال مياه الري من خلال توفير شبكات الري و الصرف و السدود و الجسور و الاهتمام بالطرق الرئيسية و الفرعية نظرا لأهميتها بالنسبة للقطاع الزراعي

8- العمل على توفير وسائل التخزين مع الاهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الزراعي الى جانب تطوير جهاز التسويق و تعميم الإرشاد و البحث الفلاحي مع إيجاد صناعة تحويلية و غذائية لدعم الإنتاج الزراعي، إن جعل الزراعة من ضمن القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية يسمح بتخفيف من حدة التبعية الغذائية و الوصول الى هدف تطوير و تنويع الصادرات خارج المحروقات مما يعيد للقطاع الزراعي أهميته و دوره الحقيقي، و هذا بعدما كان القطاع الزراعي في ظل التخطيط المركزي قطاعا متأخرا و مهمشا في استراتيجية التنمية المخططة

9- ضرورة تسوية مشكل العقارات الفلاحية: إن عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية يعتبر من المشاكل الرئيسية التي عانى منها القطاع الفلاحي خاصة بعد قانون المستثمرات الفلاحية 1987م، و هذا ما تطلب العمل على تسوية مشكل العقارات الفلاحية و التي أثرت على الاستثمار و بالتالي على الإنتاج

10- الفلاحي، كما تطلب الأمر من ناحية أخرى إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي، ذلك أن القيام بالتنمية الفلاحية الشاملة يستلزم مشاركة و مسؤولية الفلاحين و الانتقال من الفلاح المدعوم الى الفلاح كعون اقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية و هذا يتطلب العمل على تثمين الاستثمار الفلاحي و تطهيره من خلال المنافسة و جعله قطاعا تنمويا قائما على الربح بدلا من قيامه على الريع.

**آثار الإصلاحات على القطاع الفلاحي:**

حقق القطاع الفلاحي في سنة 1998 نسبة 12.88% من القيمة الاجمالية المضافة بعدما كان في سن 1987 بنسبة 8.7% و حقق ما مقداره 147 مليون دينار سنة 1993 مقابل 120 مليون دينار حققه القطاع الصناعي في نفس الفترة، إما في الفترة 1984-1993 خلقت 30000 منصب شغل و في سنة 1994 شرع في تحرير معظم الأسعار و إلغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي حيث ارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية التي كانت مدعمة ارتفاع كبير الشيء الذي كان له أثر سلبي على مستوى معيشة شرائح اجتماعية واسعة، و بعد هذا الارتفاع استقرت الأسعار حتى إن بعض السلع انخفضت أسعارها نتيجة لانخفاضها دوليا، كذلك في ظل برنامج التعديل الهيكلي أصبحت التجارة الخارجية الزراعية جزء من

التجارة الدولية و بالتالي تم فتح قطاع التجارة للاستيراد و تصدير من السلع و مستلزمات الإنتاج حيث أثر هذا التحرير على إنتاج العديد من السلع.44

**خلاصة :**

تمثل التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية لما لها من أهمية في توفير الإنتاج الغذائي و زيادة الدخل الوطني، و زيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي بصفة مستمرة، و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي، و الذي يتحقق من خلال استخدام مقومات التنمية الزراعية، المتمثلة في الموارد الطبيعية و الموارد البشرية، و تراكم استخدامهم اعتمادا على مجموعة من المعايير الأساسية المتمثلة في معدل رؤوس الأموال و التكنولوجيا، التي يتم الاستثمار الزراعي، و كيفية توليف عناصر الإنتاج، و عملية اختيار البرامج و المشروعات الزراعية، و سياسة الأسعار الزراعية التي تؤثر على العرض و الطلب للمنتجات الزراعية، مما ينتج عنه الحصول على أقصى ناتج زراعي بأدنى تكلفة حدية له.

وتناولنا مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل والاكتفاء الذاتي والناتج المحلي وترقية التجارة الخارجية، وبعض المشاكل التي تصيب القطاع الفلاحي واستنتجنا أن مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي والتشغيل عرف تطورا في السنوات الأخيرة، بينما معدلات النمو في انتاج المحاصيل الزراعي الرئيسية في الجزائر هو معدل أقل بكثير من المعدل المستهدف والمطلوب.

تم إعطاء نظرة عامة حول وضعية القطاع الفلاحي منذ الاستقلال الى غاية فترة الألفيات، و التي بدأت من مرحلة التسيير الذاتي الذي ظهر بعد الاستقلال، و الذي ركز على الاشتراكية في ميدان الإنتاج ثم اقتسام الناتج بين الأفراد ثم تليه المراحل التي مر بها و المشاكل الذي تضمنها هذا القطاع المسير ذاتيا، و بسبب المشاكل التي عانى منها القطاع في هذه الفترة جاءت الثورة الزراعية كحل للتذبذب و التدهور الحاصل في هذه الفترة، ثم ظهرت إعادة الهيكلة نتيجة لمخلفات التسيير الذاتي، و الطموح الى تطوير القطاع الفلاحي، ثم تطرقنا الى واقع الفلاحة في ظل الإصلاحات 90-99

44 قصور ريم، مرجع سابق الذكر، ص138

# الفصل الثاني: برامج إصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2019) الواقع و الآفاق

**تمهيد:**

لعب القطاع الفلاحي دورا فعالا في مراحل التنمية الاقتصادية و في رفع عجلتها في معظم دول العالم و من بينها الجزائر، بفضل ما يتوفر عليه القطاع من موارد طبيعية و مقومات بشرية باتباع استراتيجيات معينة، أهلته الى تحقيق زيادة في الناتج الداخلي الخام و في نصيب الفرد منه، و في رفع معدلات النمو في القطاعات و الأنشطة الاقتصادية المختلفة

و لقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها الى تحقيق التوازن و الاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة و توفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها .

ونستطرق من خلال هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي في برنامج الإصلاح الاقتصادي (فترة ما بعد 1990)

المبحث الثاني: مرحلة الاستراتيجية الجديدة للتنمية (2000-2010)

المبحث الثالث: برامج إصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2019) الواقع و الآفاق

**المبحث الأول: و اقع القطاع الزراعي في برنامج الإصلاح الاقتصادي (فترة ما بعد 1990)**

لوضع سياسة تنقل الاقتصاد الجزائري من التخطيط الاشتراكي الى سياسة الاقتصاد الحر، فعمدت الجزائر الى إيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة و هذا من خلال قانون 1990، الذي يهدف الى بعث النشاط الفلاحي و محاولة علاج سلبيات قانون 1987، و ذلك لحماية الأراضي الفلاحية و ضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب و على نفقة مالكها، و كذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير و تمويل القطاع الفلاحي.

كانت نية الجزائر الدخول الى اقتصاد السوق ظاهرة بوضوح كبير في بيان لوزارة الاقتصاد و المالية في 21 أوت 451990 ، و المتتبع للسياسات الاقتصادية المطبقة في هذه المرحلة يلاحظ أنها مرت بثلاث مراحل أساسية: بداية الإصلاحات الاقتصادية (1990-1994) نتجت عن تفاقم المشاكل الاقتصادية للسياسات السابقة فوضعت الجزائر أول برامج الإصلاح، ثم مرحلة ثانية من الإصلاحات الاقتصادية (1995-2000) تم فيها إشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بشكل مباشر، و أخيرا مرحلة الاستراتيجية الجديدة للتنمية (2000-2010)، و فيها دعمت الجزائر برامجها الإصلاحية السابقة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي تطمح من خلاله الى تحسين نتائج المراحل السابقة و تطوير اقتصادها الوطني.

**المطلب الأول: مرحلة بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي (1990-1994)**

وجدت الجزائر نفسها في مرحلة صعبة اقتصاديا اتسمت بانخفاض عوائد العملة الصعبة، و ضعف الأسلوب الاقتصادي التنموي المتبع، و عدم الاستخدام الحسن لعناصر الانتاج46، و تميزت اصطلاحاتها بالتوجه السياسي. فلجأت الجزائر الى صندوق النقد

45 هيشر أحمد التيجاني، مرجع سابق، ص13

46 BOUZIDI AL MADJID ,(1988), questions sur le mode de fonctionnement de l'économie Algérienne, imprimerie del'APN Alger

الدولي في 30 ماي 1989، و قد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS أي ما يعادل 209.157 مليون دولار في إطار اتفاق STAND BY 47. لذا وجب على الجزائر تهيئة أرضية مناسبة لهذه الإصلاحات، فبدأت بإصدار القوانين و المراسيم المسيرة لمرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية و السياسية.

**المطلب الثاني: مرحلة إصدار المراسيم و القوانين**

بدأت الجزائر في تقنين هذه الإصلاحات بإصدارها مجموعة من القوانين و المراسيم هدفها التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق، فصدر قانون 02/90 الذي منح حق الحيازة و التصرف للمصدرين في ايراداتهم من العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات نسبة تتراوح بين 10% الى 100% و هذا حسب طبيعة السلع المصدرة و الخدمة المقدمة، إذ نجد أنه يمنح لمصدري المنتجات الزراعية و الصيد البحري نسبة تصل الى 50% في حين تمنح نسبة 20% للخدمات السياحية كما أنه يمنح 10% للخدمات المصرفية و مصدروا المنتجات الصناعية 48، و كانت الحكومة تهدف من هذا الإجراء الى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ثم صدر قانون النقد و القرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 المكرس لمبدأ حرية الاستثمار الأجنبي المشجع لكل أشكال الشراكة، و أيضا يتم من خلاله إبرام العقود الواجب تطبيقها تربط المؤسسات الزراعية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

خلال سنة 1990 صدر قانون إعادة الأملاك المؤممة، به تم ارجاع 445 ألف هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، و أمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي و استجابة لنداء الفلاحين و ممثليهم قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، و ذلك من خلال جملة من الإجراءات و التدابير شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض و إنشاء صناديق متخصصة للدعم (9 صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي)، مع تقديم إعانات (إعفاءات) جبائية و شبه جبائية للفلاحين49 .

و نظرا الى المنازعات المترتبة عن استرجاع الأراضي الفلاحية المؤممة صدر قانون التوجيه العقاري تحت رقم (90-25) و المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، يهدف الى تحديد حقيقة الأراضي و العقارات في الجزائر من الناحية التقنية بالإضافة الى الطبيعة القانونية للأملاك العقارية، و معرفة أساليب تدخل الدولة و دوائرها المحلية و المؤسسات العمومية لتنظيم هذا الجانب الهام من حياة الدولة الجزائرية50.

في 05 أكتوبر 1993 صدر قانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93[51] لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد و الذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين و الأجانب أمام القانون و لهم الحق في الاستثمار بحرية، ثم إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات و متابعتها (APSI)[52]

47 جاري فاتح، مرجع سابق، ص11-112

48 جاري فاتح، مرجع سابق، ص111-112

49 رابح زبيري،(2004)، حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مقال في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص6-8.

50 الجريدة الرسمية رقم 49 المؤرخة في 1990/11/18.

51 بن لوصيف زين الدين، (2002)، تأهيل الاقتصادي الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، ص10

52 عبد المجيد تيماوي و مصطفى بن نوي، (2006)، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم المناخ الاستثماري-حالة الجزائر- مداخلة في الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر، ص241

و لحماية الأراضي الفلاحية من السطو عليها و اغتصابها من غير مالكيها بسبب التجاوزات و استغلال النفوذ في تقسيم الأراضي الزراعية، قامت وزارة الفلاحة الجزائرية بإصدار منشور وزاري تحت رقم 158 بتاريخ 06 مارس 1994 يتعلق بتجميد منح الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة بعد التجاوزات التي حدثت أثناء توزيعها[53]

حاولت الجزائر بهذه السياسات الإصلاحية تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية منها إصلاح القطاع الفلاحي العمومي بشكل يسمح بإدخال التسيير الخاص في هذا القطاع، و يحرر أسعار المنتجات الزراعية.

إن من بين هذه السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل بصفة أساسية ضرورة تعويم اقتصادها من أجل الإنقاذ من الغرق الكامل في بحر الاستدانة و هذا ما يسمى برنامج التكيف الهيكلي(plan d'ajustement structurel- PAS- )، الذي بدأ تطبيقه في الجزائر سنة 1990[54]، بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية و إلغاء الدعم على المكونات الزراعية و منتجاتها، و قد شما الأسمدة و البذور و علف الماشية و المعدات الزراعية، فأدى ذلك الى ارتفاع التكلفة الزراعية فظهرت في قفز سعر الجرار من 80 ألف الى 260 ألف دينار جزائري عام 1991 أي تضاعف الشعر أكثر من ثلاث مرات[55] .

تمحورت أهداف البرنامج في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بشكل خاص في النقاط التالية[56]:

- استرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها
- ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الاستراتيجية
- إعادة هيكلة العقار الفلاحي
- سياسة دعم أسعار المدخلات و المخرجات الزراعية
- مواصلة دعم الأسعار للمواد الأساسية كالخبز و الحليب و الدقيق
- العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية

ظهرت نتائج مرحلة عملية إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في جدولة ديونه خلال جويلية 1994، حيث بلغت حجم الديون 8 مليار دج تمس 100 ألف منتج[57] ، و بلغ عدد طلبات إعادة الجدولة 22.246 منتج، قبل منها بنك الفلاحة و التنمية الريفي 17.133 منتج لتوفرهم على الشروط المطلوبة أي بنسبة 77.016% ملف بقيمة مالية بلغت 4،6 مليار دج .

**المطلب الثالث: أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الفترة (1990-1994)**

بدأت تظهر دلائل على النمو الاقتصادي الجزائري في هذه الفترة، فالقطاع الزراعي عام 1991 كان يمثل 18% من الناتج الداخلي الخام و يشغل 1.200.000 شخص أي ما يعادل 25% من السكان النشيطين في المجتمع[58] . و بزيادة معتبرة في حجم القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي سنة 1994 قدرت بحوالي 15% مقابل نسبة 4.4% للمحروقات، و نسبة

53 لنقار بركاهم سمية، (2004)، منازعات العقار الفلاحي التابع للدولة في مجال الملكية و التسيير، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الطبعة الأولى، الجزائر، ص27

54 حميد آية عمارة، (1993)، ترجمة أديب نعمة، الزراعة المتوسطية في علاقات الشمال و الجنوب، الفارابي، لبنان، ص129

55 حميد آية عمارة، مرجع سابق، ص131

56 فوزية غربي، مرجع سابق، ص109

57 محمد رجراج، (1999)، آثار الإصلاحات الهيكلية في السياسة الزراعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص173.

58 باشي أحمد، (2003)، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص108.

2.7% لقطاع البناء و الأشغال العمومية و الخدمات، مع تراجع حاد للقطاع الصناعي -1.4% [59]. و هذا ما تعكسه نتائج الشكل (1-1):

**السكن(1-1) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة(VA)**

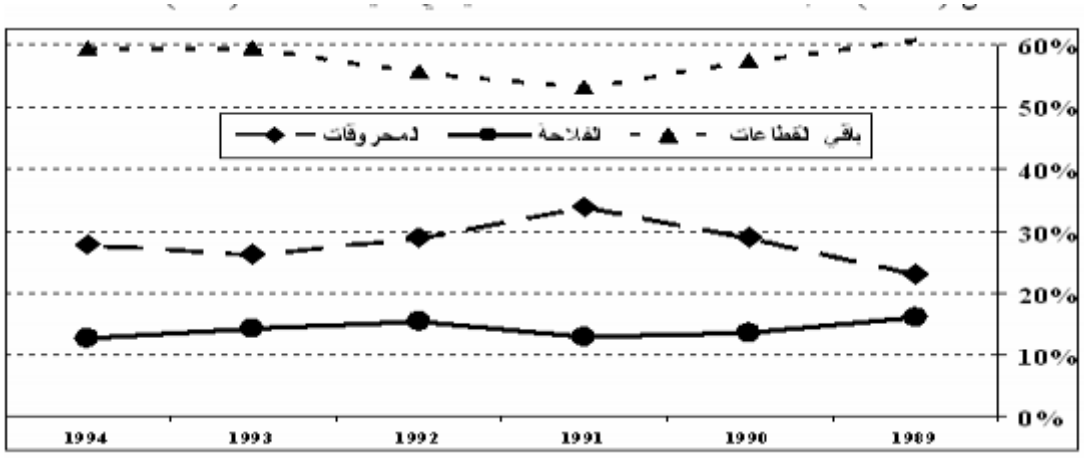


نرى بوضوح من الشكل أعلاه أن جميع القطاعات انخفضت نسبة مساهمتها في القيمة المضافة حتى سنة 1991 عدى قطاع المحروقات، ثم حدث العكس بعد 1991، يعود السبب الى انخفاض سعر البترول في هذه الفترة حيث وصل الى 14.19 دولارا سنة 1994 بعد ما كان 20 دولارا بداية التسعينات60 استقرت هذه النسبة في نهاية سنة 1994، تظهر مساهمة قطاع الفلاحة مستقرة نوعا ما بسبب عدم ارتباطها بمداخيل قطاع المحروقات خلافا لباقي القطاعات الأخرى تأثر الاقتصاد الجزائري جراء هذه الإصلاحات الاقتصادية، و ظهر ذلك في إجمالي الدخل الوطني الذي تساهم فيه جميع القطاعات، و الشكل التالي يوضح نسب مساهمة كل قطاع في إجمالي الدخل الوطني

**الشكل (1-2) نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الدخل الوطني(PIB)**

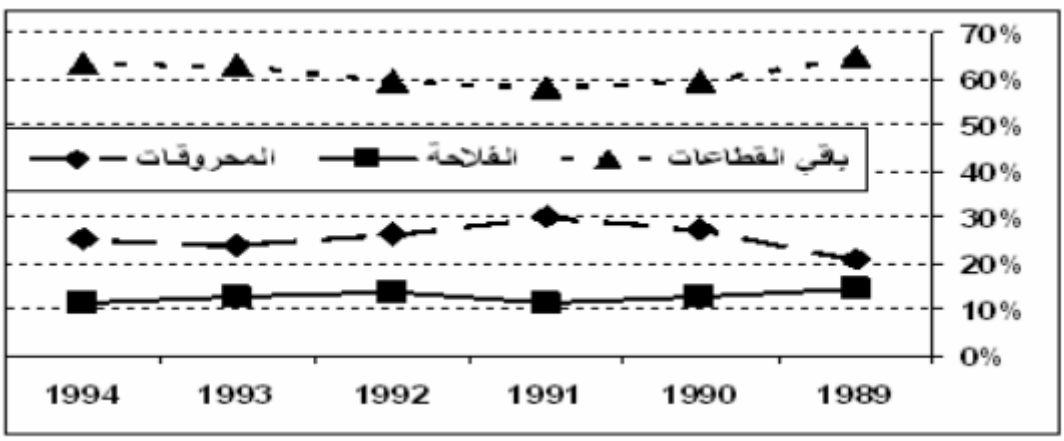


[59] زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص177.

60 عبد الله بن دعيدة و آخرون، (1999)، الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص358

إن الشكل أعلاه يعكس لنا التغير الذي حدث لسعر البترول في هذه المرحلة، في البداية ارتفعت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في اجمالي الدخل القومي لتنخفض من جديد بسبب تأثرها بالأسواق العالمية للبترول، باقي القطاعات حدث لها العكس انخفاض في نسبة المساهمة ثم ارتفاع، الا أن قطاع الفلاحة تذبذبت نسبة مساهمته قليلا ثم استقرت بعد سنة 1991، و هو نفس السبب السابق في مساهمته في القيمة المضافة (عدم ارتباطه نسبيا بمداخيل المحروقات).

حتمت هذه الإصلاحات الاقتصادية على الجزائر على اتخاذ قرارات جريئة تمس أفراد المجتمع، حيث ألغت ابتداء من النصف الثاني من سنة 1992 دعم أسعار السلع الاستهلاكية عدى ثلاثة منها الخبز، الحليب و الدقيق، مما تسبب في الارتفاع الكبير لأسعار مواد الاستهلاك مما أدى الى تدهور المستوى المعيشي للسكان. ثم تطبيق قرار إعادة جدولة الديون الفلاحية وفق مرسوم وزاري صدر في 17 جويلية 1994 يحمل رقم 94/115، حيث قررت الدولة تمديد أجال تسديد الديون الفلاحية المتأخر تسديدها بما فيها فوائد التأخير و ذلك لمدة 12 سنة مضافا إليها سنتين كمهلة لتمكين أصحابها من تكوين أرباح يواجهون بها حقوق البنك، أما الفوائد و الدفعات المستحقة حتى نهاية 1994 فتم تأخير سدادها الى نهاية ديسمبر 1997، و ضمت عملية إعادة الجدولة كل الفلاحين الذين:

- سددوا جزءا من ديونهم و لهم دفعات غير مسددة
- الذين يعتبرهم البنك ذوي نية حسنة لأن عدم التسديد كان لظروف موضوعية (هلاك المحصول نظرا للجفاف أو الأمراض...)
- الذين لهم دفعات متأخرة لمدة لا تفوق سنة61.

و كمقارنة بين السياسات الاقتصادية التي طبقت على القطاع الفلاحي منذ الانطلاقة، يتبين لنا وجود اختلاف صاحب المخططات التنموية المطبقة، الشكل أدناه يوضح هذا:

**الشكل (1-3) نسبة قطاع الفلاحة من استثمارات المخططات التنموية**

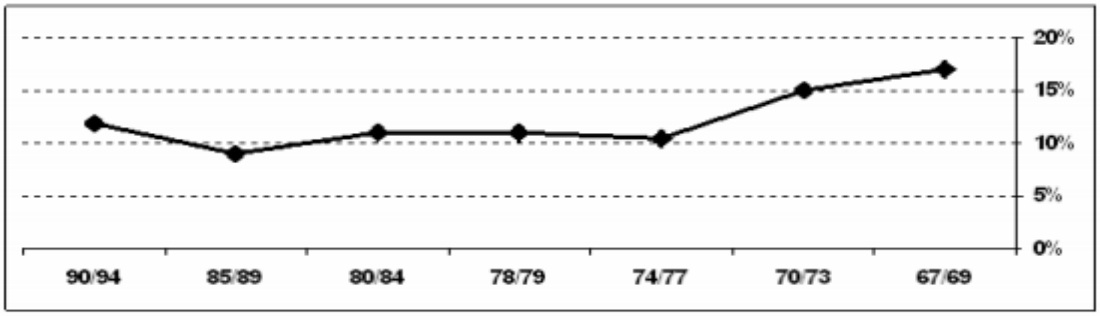


أولا نرى تطور إ

الملاحظة أن مرحلة 79/78 هي مرحلة متممة، صاحب هذا التطور زيادة في حجم نصيب قطاع الفلاحة، الذي يدل على توسع الاقتصاد الوطني من حيث عدد القطاعات الناشطة فيه من فترة لأخرى و نلمس التطور الذي ميز قطاع الفلاحة، رغم تذبذب نسبة حجم استثماراته، هذا لان الاقتصاد الوطني ما زال على قطاع دون أخر، و هو ما يثبت سياسة التصنيع المتبعة التي سادت في بناء الاقتصاد الجزائري.

[61] بن سمينة عزيزة و بن سمينة دلال، مرجع سابق.

لذا حاول قطاع الزراعة الجزائري المحافظة على وتيرة نموه خلال فترة بداية التسعينات، رغم ما شابها من مشاكل و عراقيل، منها الدخول نحو اقتصاد السوق الحرة التي تطلبت إعادة هيكل الاقتصاد الجزائري من طرف المؤسسات المالية العالمية المبرمة لاتفاقيات مع الحكومة الجزائرية، بالإضافة الى تدهور سعر المحروقات سنة 1994 الذي سبب صدمة قوية للاقتصاد الوطني، و لا ننسى أيضا حالة اللأمن التي مست الجزائر.

**المبحث الثاني: مرحلة التصحيح الهيكلي (1995-2000)**

استمرت الجزائر خلال هذه المرحلة في عملية إعادة جدولة قطاعها الزراعي و هذا في شهر ماي 1997، حيث بلغ عدد الملفات المسجلة لإعادة الجدولة في نهاية السنة المالية 31 ديسمبر 1998 حوالي 13.416 ملفا، منها 12.663 ملفا مقبولا لإعادة الجدولة بقيمة 3 مليار دج، أي بمبلغ إجمالي للديون المجدولة للمرحلتين السابقة و الحالية (1994-1997) تقريبا 7.6 مليار دج و هو ما يقرب عن ى30 ألف مستفيد من 100 ألف إجمالي عدد المنتجين المعنيين (30%)62. حتى تستطيع الجزائر حماية اقتصادها من فوضى إعادة الهيكلة عمدت الى إصدار المراسيم و القوانين المنظمة لهذه السياسة الجديدة.

**أولا: فترة إصدار المراسيم و القوانين**

باشرت الجزائر بإجراء اتفاق قرض آخر مع صندوق النقد الدولي، الذي قدم قرضا بقيمة 1169.38 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) ابتداء من تاريخ 22 ماي 1995 الى 21 ماي 1998[63]، كان يهدف هذا الاتفاق الى الحد من الارتباط الوثيق بالمحروقات بتنمية قطاعات أخرى و إشراكها في التنمية الاقتصادية منها القطاع الفلاحي، بدأت الجزائر تصدر قوانين تضبط بها حرية أسعار السلع و الخدمات بموجب الأمر رقم 95/06 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بالمنافسة[64]، الا انها بقيت تتحكم في وضع الأسعار المقنعة لمرحلة الإنتاج و التوزيع لمادة القمح بنوعية الصلب و اللين و مادة الحليب لطابعها الاستراتيجي. بموجب مرسوم تنفيذي رقم 95/119 المؤرخ في 26 أفريل عام 1995 حيث يتضمن تصنيف السلع و الخدمات الخاضعة لنظام الأسعار المقننة[65] و هذا بعد استشارة مجلس المنافسة. و بهذه التعديلات تم رفع الدعم جزئيا عن منتجات مسحوق الحليب سنة 1995، و مادة الدقيق العادي في أكتوبر 1995، ثم طحين الخبز في جانفي 1996، الى أن تم نهائيا إلغاء الدعم عن جميع المواد الغذائية عدى الحليب و الدقيق نهاية سنة 1996[66] .

في 24 جوان 1995 أسست الحكومة صندوق الحماية الصحية الحيوانية (FPZS). بمنشور تنفيذي رقم 174/95، يعمل على تدعيم و حماية صحة الحيوانات. خلال سنة 1995أسس صندوق دعم الحبوب (FAC) يهدف الى تدعيم انتقاء البذور، يمول هذا الصندوق مبدئيا من الرسم على الحبوب المنتجة. بدأ الصندوق أعماله انطلاقا من الحملة الفلاحية 96/95.

62 محمد رجراج، مرجع سابق، ص173-174

63 الهادي خالدي ، (1996)، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر ص210.

64 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25 بتاريخ 1995/05/03، الجزائر، ص08-09

65 نفس المرجع و الصفحة

66 كريم النشاشيبي و آخرون، (1998)، الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص91.

دعمت الدولة نشاط الصيد بالصندوق الوطني لمساعدة الصيد التقليدي و الفلاحة (FAPPA) أنشأ بمرسوم تنفيذي مؤرخ في 174/95 المؤرخ في 24 جوان 1995، و هدفه تقديم مساعدات لترقية و تطوير المهن الصغيرة الخاصة بالصيد، باشر عمله سنة 1998. و لحماية الاستثمارات الفلاحية من الأخطار أنشأ صندوق ضمان الاستثمارات الفلاحية (FGIA) في 05 أفريل 1997، يعمل على ضمان القروض البعيدة المدى التي منحها الصندوق الوطني لتعاضد الفلاحي (CNMA) و الموجهة الى المشاريع الجماعية.

أصدرت الجزائر برنامجا تنمويا سنة 1997 تطمح به تنشيط قطاعها الزراعي بسبب مشاكل إعادة الهيكلة الاقتصادية، من خلال[67]:

- إعادة النظر في تسيير القطاع من خلال تطهير الزراعات الفلاحية
- تنشيط الإنتاج الفلاحي وذلك من خلال استخدام مقاييس تقنية حديثة في الزراعة
- العمل على التنمية الدائمة و ذلك عن طريق تثمين الموارد و الحفاظ عليها.

و في 20 ديسمبر 1997 قامت الحكومة بعملية تجزئة الأراضي الزراعية التي كانت لها الصفة القانونية بموجب مرسوم تنفيذي رقم 490/97 المحدد لشروط تجزئة الأراضي، و عليه تتم كل عملية تجزئة أرض فلاحية في حدود مساحة المستثمرة التي تتوزع حسب المناطق الإنتاجية، و الجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول (7-1) مساحات المستثمرات الفلاحية المرجعية للتجزئة**

| المنطقة | كمية الأمطار (ملم سنويا) | نوع المحاصيل | الأراضي |
|---|---|---|---|
| الأولى | أعلى من 600 ملم | زراعة البقول، الخضروات، الحبوب الصيفية والخضر الجافة. | سهول متجهة، عنابة |
| الثانية | 450-600 ملم | زراعة الحبوب الشتوية، الخضر الجافة، البقول، الأشجار المثمرة، الأعلاف. | الهضاب العليا المتوسطة |
| الثالثة | 350-450 ملم | الحبوب، بقول جافة. | الهضاب العليا الداخلية |
| الرابعة | 220-350 ملم | زراعة الحبوب | المراعي وتربية الماشية |
| الخامسة | أراضي صحراوية | | |
| السادسة | منطقة القبائل | الأشجار ذات الحب والنوى ، العنب | الأراضي الجبلية |

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على دراسة محمد رحراح، مرجع سابق، ص 87.

ضمن القانون المالية لسنة 1998 تأسس صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVTC) الموجه لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز، الذي يهدف الى توسيع المساحات الزراعية المستغلة (SAU)، و فتح مناصب شغل.

**ثانيا: أهم النتائج المتوصل إليها خلال الفترة (1995-2000)**

عرف الإنتاج الفلاحي تذبذبا كبيرا نتيجة سوء الأحوال الجوية و تراكم المشاكل الاقتصادية الناتجة من تطبيق سياسة إعادة هيكلة القطاع، فنجد أن قطاع سجل نموا قدره+15% سنة 1995 ليتحسن في 1996 بحوالي +21%، ثم يتراجع سنة 1997 فيسجل-21% ، هذا التذبذب يظهر جليا في إنتاج الحبوب خاصة فخلال سنة 1994 أنتج 49 مليون قنطار ثم يتدهور هذا الإنتاج الى 8.6

67 مدني بن شهرة، (2005)، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج و آثار، مجلة علوم إنسانية، العدد 18، السنة الثانية، العراق.

مليون قنطار سنة 1997 ليقفز الى 30 مليون قنطار سنة 1998 و يصل سنة 1999 الى 20 مليون قنطار و يواصل تدهوره سنة 2000 الى 9.2 مليون قنطار[68].

الشكل التالي يوضح تذبذب إنتاج الحبوب خلال 1991-2000

**الشكل (1-4) تطورانتاج الحبوب خلال (1991-2000)**

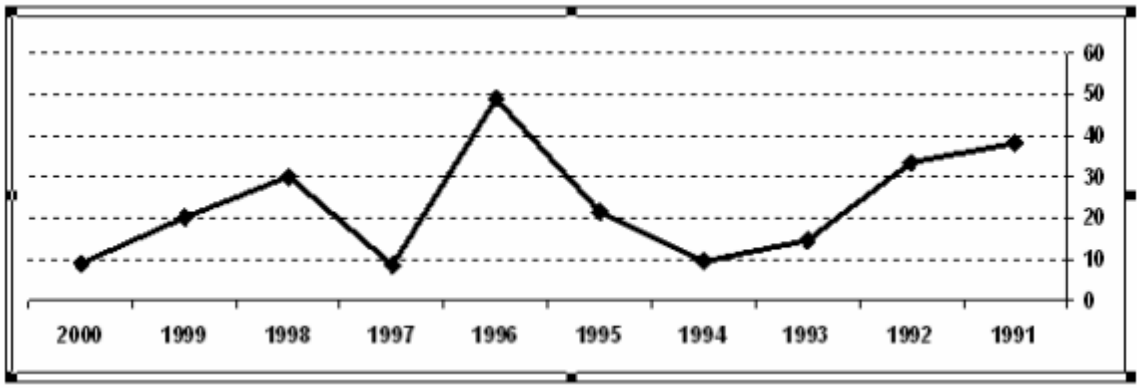


نرى بوضوح في الشكل أعلاه مدى تذبذب إنتاج الحبوب في القطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 1991 الى 2000، حيث تظهر انعكاسات سوء الأحوال الجوية إضافة الى أزمة انهيار سعر المحروقات سنة 1994 في ارتفاع أسعار مدخلات هذا القطاع ( الآلات و المعدات، و الأسمدة، و المبيدات، و البذور)، ثم عاد تطور إنتاج الحبوب لينمو سنة 1996 بسبب السياسة الجديدة لإعادة الهيكلة، الا أنها لم تصمد سنة 1997 نظرا لتأزم الوضع الأمني

الذي تسبب في هجرة كثير من الفلاحين من أراضيهم نحو المدن نتج عنها ضعف مردود انتاج الحبوب، و استمر حال التذبذب سياسة تسيير القطاع الفلاحي.

أثرت سياسة إعادة هيكلة قطاعات الاقتصاد الوطني على سوق العمل في الجزائر فتغيرت نسبة العمالة و كانت متباينة من قطاع لآخر حسب درجة هيكلته، و الشكل أدناه يوضح توزع اليد العاملة بين القطاع العام و القطاع الخاص ضمن عدة أنشطة اقتصادية خلال السنوات 1994-1998

**الشكل (1-5) نسبة العمالة حسب كل قطاع في الفترة (1994-1998)**

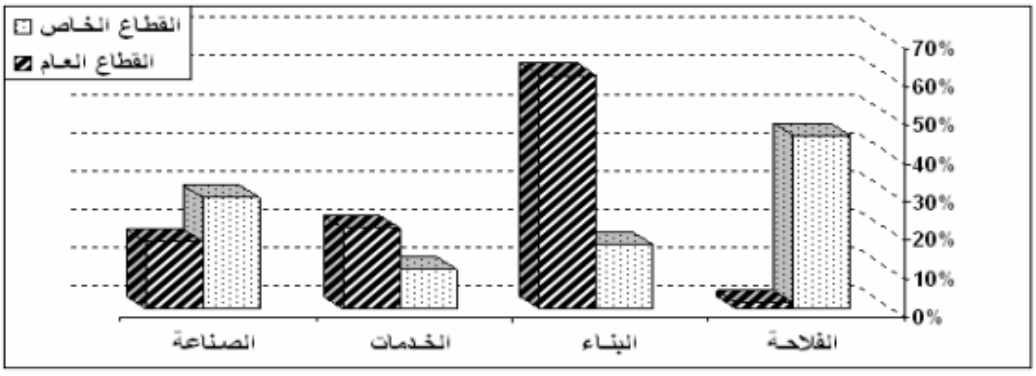


68 أحمين شفير، (2001)، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص203

من قراءة مؤشرات الشكل نرى أن القطاع الخاص يساهم ضمن نشاط الفلاحة في امتصاص البطالة، و نستخلص أيضا أنه استحوذ على حصة كبيرة من استثمارات القطاع الفلاحي، و يتبين لنا من التحليل أن:

أولا هياكل قطاع الفلاحة موزعة عبر ربوع الوطن خلافا للصناعة المتمركزة في نقاط معينة مسببة ضغطا كبيرا على مساحات محصورة، و ثانيا يظهر أن المجتمع الجزائري بقي محافظا على مزاولته النشاط الفلاحي، و كل هذا يعكس لنا مدى تماسك القطاع الفلاحي رغم حدوث الأزمات الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، و يمكن القول في الأخير أن قطاع الصناعة موجه للخارج بينما قطاع الزراعة فهو محلي.

تظهر أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في القيمة المضافة (VA) و قيمة الناتج الداخلي الخام (PIB). و نستطيع أن نرى بوضوح في الجدول التالي:

**الجدول (7-2) مساهمة النشاط الزراعي في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام خلال 1990-1998**

الوحدة: دج

| السنوات | 1990 | 1995 | 1998 |
|---|---|---|---|
| القيمة المضافة -VA- | 429.306 | 1.566.580 | 2.181.200 |
| القيمة المضافة الزراعية -VAA- | 62.725 | 196.559 | 309.400 |
| الإنتاج الداخلي الخام -PIB- | 554.388 | 2.002.638 | 2.781.600 |
| VAA/ PIB% | 11,3 | 9,82 | 11,1 |
| VAA/ VA% | 14.2 | 12,6 | 14,2 |

المصدر: وزارة الفلاحة، (**2000**)، الفلاحة في الاقتصاد الوطني ، ص**5**. بتصرف

اذا تتبعنا هذه المساهمة خلال فترة انفتاح الاقتصاد الجزائري نحو السوق العالمية (1990-1998)) نجد أن القيمة المضافة الإجمالية بالأسعار الجارية تطورت فانتقلت من 429 مليار دج سنة 1990 الى 2181 مليار سنة 1998، صاحبها في ذلك انتقال القيمة المضافة الزراعية من 63 مليار دج الى 309 مليار دج خلال نفس الفترة، و هو ما يعكس تماسك نمو القطاع الزراعي رغم الصدمات الاقتصادية التي حدثت جراء الأزمات الاقتصادية و مشاكل الهيكلة الاقتصادية التي مست جميع فروع الاقتصاد الجزائري، رغم تذبذب نسبة المساهمة سنة 1995 بسبب الانعكاسات السلبية لإعادة الجولة في الفترة الممتدة من 1990 الى 1995.

عرف القطاع الفلاحي سنة 1997، تراجعا في النمو يقارب 10.4% مقارنة مع 1996[69]، بسبب الجفاف و قلة المساحات المستعملة خلال هذه الفترة، و حلال سنة 1998 انتعش القطاع نسبة نمو 10.5% لارتفاع نسبة انتاج الحبوب. إن سياسة التعديل الهيكلي المطبق في القطاع الفلاحي لم تهتم بالظروف الاقتصادية و لا الاجتماعية الصعبة المحيطة بالقطاع و لا حتى بسياسة تحرير الأسعار، رغم هذا بقيت الجزائر محافظة على وارداتها الغذائية، حيث بلغت 30% سنة 1995 ووصلت في سنة 1997 الى 29.3% و خلال السداسي الأول من سنة 1998 استقرت عند نحو 28%، تعكس هذه المعطيات استقرار النشاط الإنتاجي للقطاع الفلاحي، و حسب

69 MIRAOUI Abdelkarim, (1997), comptabilité, PAS et croissance Séminaire Nationale sur Ajustement structurel-université d'Oran, Alger.

الدراسات الإحصائية فإن من الواردات الغذائية مادة الحليب و مشتقاته بنسبة 60% [70]. فما كان على الحكومة الا المحافظة على الإيجابيات المحققة و محاولة تغيير السياسة المطبقة للتنمية لإيجاد حلولا للمشاكل العالقة، فتبنت الجزائر برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي ضمن مخطط استراتيجي جديد للتنمية.

**المبحث الثالث: مرحلة الاستراتيجية الجديدة للتنمية (2000-2010)**

دخلت الجزائر الى هذه المرحلة ببرنامج اقتصادي ترمي من خلاله الى دعم برامجها للإصلاح الهيكلي و المحافظة على النتائج المحققة من خلال البرامج و المشاريع الكبرى التي خصص لها مبالغ تحت غطاء سياسي مسير لها، فظهرت من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) الذي مدته بالبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2010)، و تم تكثيفه في جميع قطاعات الاقتصاد الجزائري.

سنبحث في هذه الفقرة عن ما استفاده قطاع الزراعة من هذا الدعم التنموي

**المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)**

توجهت الجزائر بهذا البرنامج الى دعم المؤسسات الإنتاجية الفلاحية، و تطوير مستوى خدمات النقل و المنشآت و فتح مناصب عمل، و الرفع من القدرة الشرائية. فكان لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي معالجة مجموعة من المحاور الاقتصادية منها[71]

محاولة إنهاء المشاريع التي هي في طور الإنجاز، تطوير البنى التحتية و صيانتها، توفير الوسائل و قدرات الإنجاز و خاصة المحلية منها، رفع معدل النمو الاقتصادي و خفض معدلات البطالة.

رصد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي مبلغ 525 مليار دج (7مليار دولار)، منها 114 مليار دج للتنمية المحلية[72]، بعد ذلك أضيفت مشاريع جديدة فارتفع الغلاف الى نحو 1.216 مليار دينار (16 مليار دولار)[73]، كان لقطاع الفلاحة نصيب من هذا البرنامج التي تبلورت

[70] BEDRANI.Slimane, (1993), les politiques agricoles et alimentaires en Algérie et les grandes questions du développement. In Cahiers options Méditerranéennes, Volume 1, n°4, Alger.

71 زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص179

72 غربي أحمد، (2010)، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، مقالة في مجلة البحوث و الدراسات العلمية العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر.

73 محمد مسعي، (2012)، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث العدد 10، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص147.

في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) حوالي 65 مليار دج[74] ، وزعت الاعتمادات المالية على قطاعات الاقتصاد الوطني حسب الشكل التالي:

**الشكل (1-6) نسبة التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**

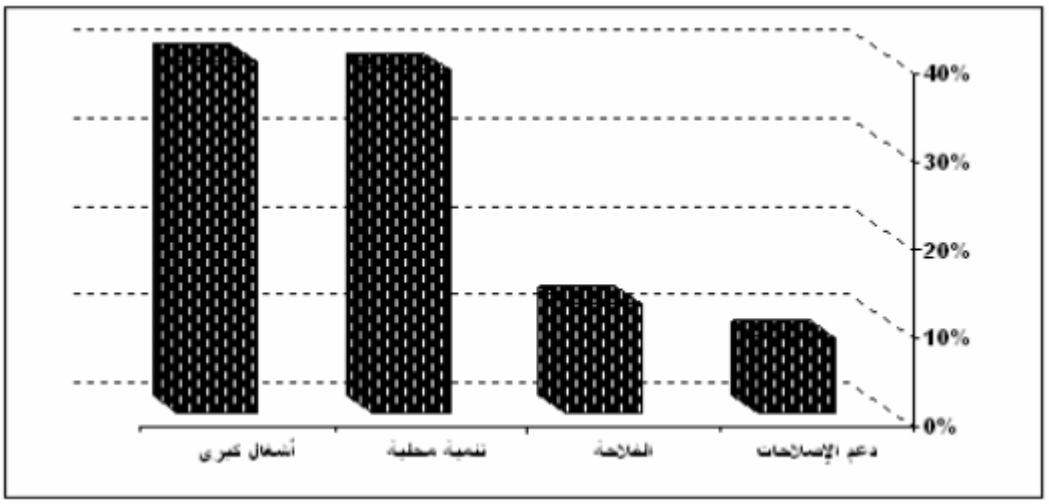


بسبب المشاكل التي واجهت البنى التحتية للاقتصاد الوطني جراء الأزمات الاقتصادية و السياسات إعادة الهيكلة، أرادت الجزائر أن تتدارك هذا العجز و التأخر في النمو، فخصت قطاع الأشغال الكبرى و هياكل قاعدية بغلاف مالي ضخم من برنامج هذا المخطط بنحو 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من الإجمالي ، أما قطاع الفلاحة فكان نصيبه 12.4% من هذا المشروع، قلة هذه الحصة سببها استفادة القطاع من مخصصات البرنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) المنطلق سنة 2000 أي يعتبر البرنامج الأخير إضافة للبرنامج السابق

فقطاع الفلاحة هو الوحيد المستفيد من برنامجين مستقلين في نفس الفترة يدل هذا على الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لهذا القطاع ضمن السياسة التنموية الجديدة المتبعة.

أما فرع الصيد و الموارد المائية فنصيبه من هذا المخطط خصص ضمن صندوق وطني مساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري (FNAPAA) و من أجل الصيد و تربية المائيات تم فتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA)، فتمحورت أهداف سياسة هذا البرنامج حول القطاع الفلاحي في[75] :

- تكثيف الإنتاج الفلاحي
- التكفل أحسن بظاهرة الجفاف
- حماية الأحواض المنحدرة و المصبات

74 زرمان كريم، مرجع سابق، ص201.

75 زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص183.

- حماية النظام البيئي الرعوي
- مكافحة الفقر و التهميش.

برنامج للمخطط التنموي وسائل تنفيذ منها الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA) أنشأ موجب قانون المالية لسنة 2000، و يعمل على تدعيم الاستثمارات الفلاحية و حماية مداخيل الفلاحين و تمويل الأنشطة ذات الأولوية، حيث يتولى الصندوق دعم الفروع الفلاحية التالية:

**الجدول (7-3) فروع انتاج القطاع الفلاحي الذي يتولى الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية دعمها**

| الإنتاج الحيواني | الإنتاج النباتي |
|---|---|
| الحليب – تربية النحل– تربية الدواجن –تربية الأرانب –تربية الغنم، البقر، الماعز، الإبل والخيل | البطاطا–الزراعات تحت البيوت البلاستيكية–الحبوب–البقول الجافة–زراعة الأعلاف–زراعة الأشجار المثمرة(ذات النوى، الجوز، اللوز والتفاح)–زراعة الكروم–زراعة الزيتون–زراعة الحمضيات–زراعة النخيل–الزراعة الصناعية (الطماطم، التبغ، القطن والشمندر السكري)–شتائل الأشجار المثمرة والكروم. |

المصدر من إعداد الطالب بناء على: غودي محمد، **(2012)**، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع :التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر–3–، الجزائر، ص **139**.

و خصص كذلك القرض الفلاحي للتأمينات الاقتصادية الذي انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي (2000-2001) في تقديم القروض للفلاحين أثناء العملية الإنتاجية و حماية منتجاتهم من الكوارث الطبيعية و الأخطار.

و كذا صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FMVC). وصندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية و النباتية (PP FPZ). و أيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير (PNR).

في نهاية هذا البرنامج حققت بعض القطاعات نموا مقبولا بينما بعضها الآخر تذبذب نموها والشكل التالي :

**الشكل (1-7) نسبة النمو القطاعي % خلال الفترة 2001-2005**

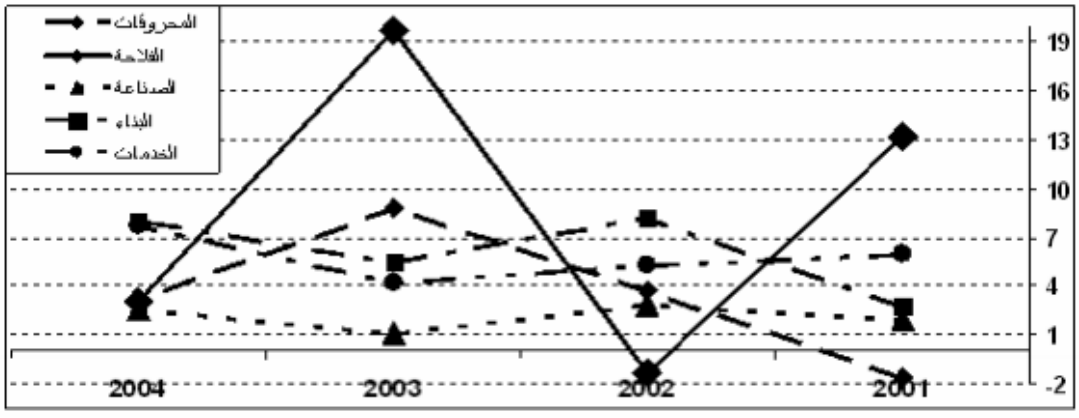

من الشكل السابق يظهر خلال سنة 2002 تطور نمو جميع القطاعات عدى قطاع الفلاحة الذي سجل تقهقرا بنسبة -1.3% بعدما كان 13.2% و يرجع السبب الى نهاية مرحلة إعادة الهيكلة مع تراكم مشاكلها الاقتصادية و ما احتوته من ظروف طبيعية صعبة و تقلبات المناخ، ثم بداية مرحلة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأت تظهر نتائجه الإيجابية سنة 2003. بمعدل نمو 19.7% على القطاع الفلاحي ، و الملاحظ أن قطاع الفلاحة في هذه الفترة هو الوحيد الذي تغير معدل نموه في مجال كبير نسبيا للبقية بنحو 21.4 نقطة (-1.8% الى 19.7%) خلال سنتين فقط 2002 و 2003 على الترتيب، تعكس هذه الصدمة سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي الموجه خصيصا لتنمية القطاع الفلاحي.

في أواخر شهر ديسمبر 2003 كانت حصيلة المشاريع إجمالا 16063 مشروع منها 6312 (39.3%) لقطاع الفلاحة مقسمة بين فروعها: الموارد المائية 4386، الزراعة 1596، الصيد 330.

عند نهاية هذه المرحلة كانت نسبة المشاريع الإجمالية المنفذة 11811 مشروع منجز (73%)، 4093مشروع في طور الإنجاز (26%)، 159 مشروع في طور الانطلاق (01%).[76]

**المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعن النمو الاقتصادي (2005-2010)**

سمي أيضا المخطط الخماسي الأول يرجى منه تثمين النتائج المتوصل إليها في برنامج الإنعاش الاقتصادي فخصص له 4202.7 مليار دج كقيمة أولية و بإضافة مخصصات البرنامج السابق يصب المبلغ الى نحو 8705 مليار دج (114 مليار دولار)، و عند اختتامه في نهاية 2009 فقد وصل غلافه المالي الى نحو 9680 مليار دج (130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم المشاريع جارية الانجازات[77]. و تميز بمتوسط نمو (3.8%) مع انخفاض نسبة البطالة (29% الى 24%)[78].

أرادت الجزائر أن تصل بهذا البرنامج التكميلي الى تطوير نمو قطاع الفلاحة عن طريق[79]:

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع و تعميم التكوين
- تنمية تربية المواشي و الدواجن و تنويعه
- إعادة توجيه القدرات الفلاحية
- تحسين محيط المستثمرات
- ترقية الصادرات الفلاحية
- استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية

76 عبو عمر و عبو هدى، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: واقع و تحديات، جامعة الشلف، الجزائر.

77 محمد مسعي، مرجع سابق، ص147

78 زرنوخ ياسمينة، مرجع سابق، ص188.

79 زرمان كريم، مرجع سابق، ص209.

و الشكل التالي يوضح لنا حصص كل قطاع من مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

**الشكل (1-8) توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حسب كل باب**

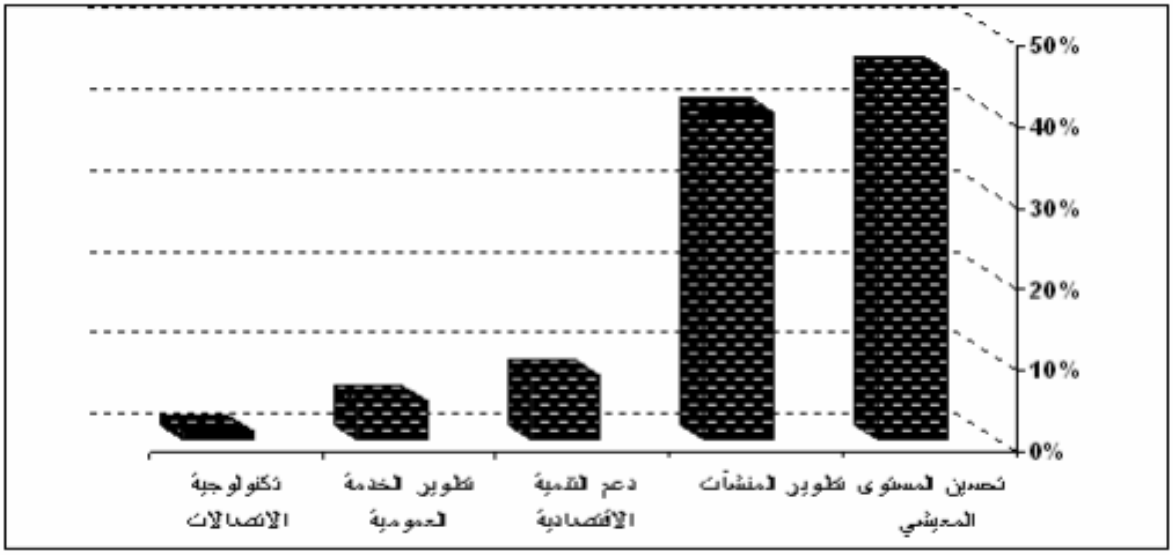


حسب الشكل أعلاه نجد أن الجزائر حاولت الاهتمام بالجانب التنموي المحلي و الابتعاد نوعا ما عن سياسة التصنيع في هذا المخطط، فكان نصيب قطاع التنمية المحلية و البشرية 45.41%، من مخصصات الغلاف المالي و الموجه الى الفروع التالية: السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تزويد السكان بالماء ، الشباب و الرياضة، الثقافة، إيصال الغاز و الكهرباء الى البيوت، أعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة و التلفزيون، إنجاز منشآت للعبادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.

أما قطاع الفلاحة فكان ضمن قطاعات دعم التنمية الاقتصادية الذي لم يتجاوز نصيبه 08.02% من إجمالي البرنامج و يشترك معه في هذه الحصة : الصناعة، الصيد البحري، ترقية الاستثمارات، السياحة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية. و إذ تتبعنا توزيع هذه الحصة المقدرة بمبلغ 337.2 مليار دج نجد حسب الشكل أدناه:

**الشكل (1-9) توزيع مخصصات برنامج دعم التنمية الاقتصادية 2005-2009**

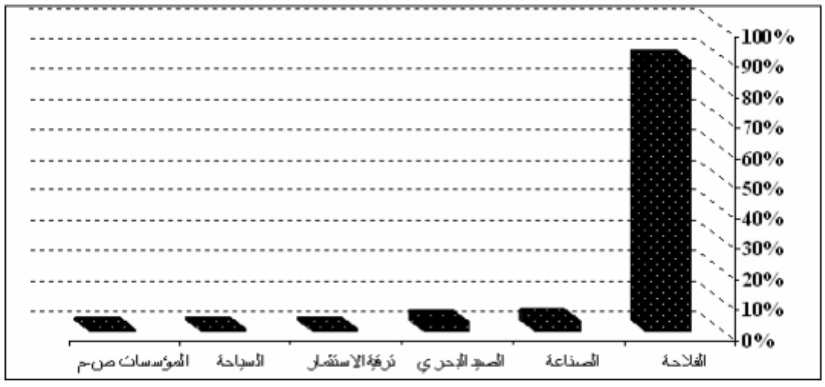

إن قطاع الفلاحة أخذ منها 300 مليار دج أي ما نسبته 88.97% ، تعكس هذه النسبة الاهتمام الذي توليه الحكومة الجزائرية لقطاع الفلاحة في هذه العشرية و تحاول من خلاله تحريك عجلة التنمية الاقتصادية و محاولة توفير احتياجات السكان الغذائية. من هذه الإحصائيات نستشف أن الجزائر حاولت أن توازن بين قطاعات اقتصادها الوطني و تبتعد عن أحادية القطاع. عند تقييم لمدى نجاح الخطة التنموية المطبقة خلال هذه الفترة نتتبع نمو قطاعات الاقتصاد الوطني المبينة في الشكل التالي :

**الشكل (1-10) معدل النمو لأهم القطاعات بالقيمة المضافة خلال 2005-2009 (نسبة النمو القطاعي%)**

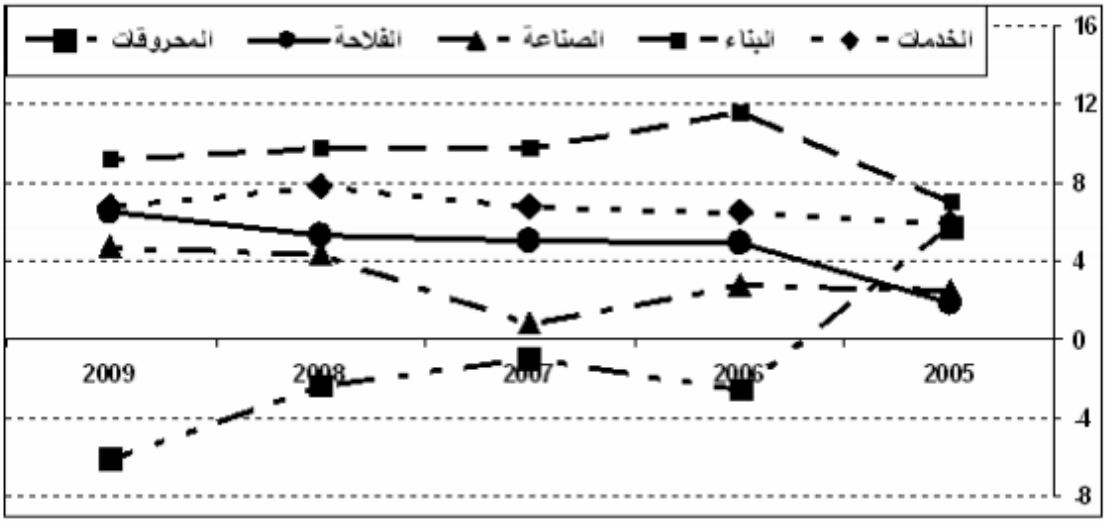


هذا الشكل يوضح تراجع في نمو القطاع المحروقات من +5.8% الى -6.0% يعود سبب هذا التذبذب أساسا الى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات[80]، في حين شهدت معظم القطاعات نوعا من الاستقرار في نموها، الا قطاع الفلاحة الذي تطور في النمو من +1.9% الى +6.5% بسبب السياسة التي استمرت الدولة الجزائرية في تطبيقها على تنمية القطاع الفلاحي لتعويض المجتمع الجزائري عن النتائج السلبية التي لحقت بالتنمية فترة التسعينات.

حقق قطاع الفلاحة قفزة معينة خلال فترة برنامج الإستراتيجية الجديدة للتنمية (2000-2010)، حيث بلغ متوسط معدل نموه السنوي 6.27% ما بين سنتي 2000-2008، إذا ارتفعت العمالة من 1185 مليون عامل سنة 2000 الى 1841 مليون عامل سنة 2008 أي بنسبة 55.35% [81]، بسبب سياسة البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية أي وفر للقطاع مناصب شغل حتى و إن كانت لحظية خاضعة للظروف المناخية .

**المبحث الثالث: برامج إصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2019) الواقع و الآفاق**

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة جملة من الإصلاحات الجذرية واسعة النطاق لم يشهدها القطاع منذ الاستقلال، سواء ما تعلق بالموارد البشرية أو الوسائل المادية و المالية، كان ذلك تحت عناوين مختلفة: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (2000-2004) الذي يهدف الى خلق الشروط التقنية، الاقتصادية و التنظيمية لجعل قطاع الفلاحة يلعب دورا

80 محمد مسعي، مرجع سابق، ص152.

81 نبيل بوفليح، (2013)، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية العدد9، جامعة الشلف، الجزائر، ص52.

ديناميكيا أكثر في تحقيق التنمية الاقتصادية، سياسة التجديد الفلاحي و الريفي (2008-2014) الذي من بين أهدافه تعزيز الأمن الغذائي على المستوى الوطني و الذي يمر حتما من خلال البحث ضمن المدى المتوسط على إحداث تغييرات كبيرة و هيكلة من شأنها تعزيز الأمن الغذائي، كما تبنت الجزائر برامج أخرى للتشجير و إعادة الاعتبار للأراضي الفلاحية عن طريق نظام الامتياز، و خطط مستقبلية آخرها مخطط عمل الفلاحة 2019 و الذي جاء استجابة للتحدي المرفوع و هو تحقيق الأمن الغذائي في ظل نموذج النمو الجديد.

**المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (2000-2004)**

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) هو عبارة عن آلية خاصة ترمي الى ترقية التأطير التقني و المالي و النظامي، قصد الوصول الى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة و الحماية و الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي و الاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة[82].

و لقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات الأساسية تتمثل في : التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، و كذا الاستعمال العقلاني و المستديم للموارد الطبيعية و ترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، إضافة الى توفير مناصب شغل في القطاع الفلاحي و تحسين مداخيل الفلاحين و ظروف معيشتهم.

و قد تضمن هذا المخطط تسعة برامج فلاحية تنموية منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى و عصرنة المستثمرات الفلاحية و تربية المواشي و هي:

- البرامج الموجهة الى إعادة تأهيل و تحديث المستثمرات الفلاحية
- برنامج تكثيف الإنتاج و تحسين الإنتاجية
- برنامج تكثيف و تحويل أنظمة الإنتاج
- برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق)
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى الاستثمارات الفلاحية

و أربعة برامج أخرى موجهة لحماية و تنمية المحيط الطبيعي و إنشاء مناصب عمل و هي كما يلي:

- البرنامج الوطني للتشجير
- التشغيل الريفي
- برنامج حماية و تنمية المناطق السهبية
- برنامج حماية و تنمية الواحات

82 مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 10، العدد: 02 (2018)، ص98-119.

لقد تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002، لإدماج دعم العالم الريفي، و نتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، و هكذا تم قطع مرحلة جديدة، و مع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية حددت أهداف أوسع تتمثل في: تعزيز المساهمة في الامن الغذائي؛ تثمين كل الموارد المتاحة؛ حماية البيئة.

كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية و كذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يوجدون في وضع صعب، و يقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية هي: إنتاج و إنتاجية الفروع المختلفة و التي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية؛ تكثيف الأنظمة الزراعية؛ دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز و استصلاح الأراضي في الجنوب؛ توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من 11 في المائة الى 14 في المائة

و قد اعتمدت الدولة في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية عدة آليات مالية و تقنية، حيث أنفق على المخطط الوطني خلال الفترة 2007/2000 حوالي 400 مليار دينار جزائري، يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة تتمثل في الآتي: الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية؛ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز؛ القرض الفلاحي التعاضدي

حيث استفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) إذ قدر غلافه المالي ب 55.89 مليار دينار جزائري وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و هو ما يوضحه الجدول التالي[83]:

**جدول (7-4) هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004)**

| | | | | | وحدة: 10 دج |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع |
| الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية | 7.5 | 15.1 | 18.8 | 12 | 53.4 |
| الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية | 0.007 | 0.07 | 0.07 | 0 | 0.21 |
| صندوق ضمان المخاطر الفلاحية | 0 | 1.14 | 1.14 | 0 | 2.28 |
| المجموع | 7.57 | 16.31 | 20.01 | 12 | 55.89 |

المصدر: الجزائر . رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ص32

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الحصة المالية الأكبر يحوز عليها الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و هو ما يعني أنه أكبر ممول للقطاع الفلاحي، كما تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال، و ملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي، تهدف هذه الطريقة الى اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي.

إن أهم ما ميز فترة العشرية الأولى من الألفية الثالثة صدور قانون التوجيه الفلاحي تحت رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008، الذي يسطر " محاور التنمية المستدامة للفلاحة و عالم الريف "، حيث يعتبر الأول منذ الاستقلال

83 جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية و قياسية للفترة (2000-2015)

يرمي **قانون التوجيه الفلاحي** الى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي
- ضمان تطور محكم للتنظيم و لأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية و السماح بالزيادة في انتاجيته و تنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي و الاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا و اجتماعيا و مستديما بيئيا
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية و الحيوانية بصفة مستمرة

لقد تضمنت آليات تحقيق أهداف قانون التوجيه الفلاحي أحكام تخص العقار الفلاحي، حيث تهدف هذه الأحكام الى تحديد نمط استغلال التي تم استصلاحها من قبل الدولة لنفسها قدرات التدخل للحفاظ على هذا المورد الهام.[84]

كما تهدف هذه الاحكام الى تحسين بنية المستثمرات الفلاحية عن طريق إنشاء ملكيات فلاحية منسجمة و قابلة للاستثمار على شكل تجميعي بحيث تسمح بإلغاء تجزئة الأراضي الفلاحية التي يصعب استغلالها استغلالا رشيدا بسبب تشتت القطع.

**المطلب الثاني: سياسة التجديد الفلاحي و الريفي (2008-2014)**

جاءت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي " التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة الى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل ". و قد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية عام 2008، حيث ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في أوت 2008 إذ يحدد هذا القانون معالمها و إطارها العان بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد و تحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية و التماسك الاجتماعي، كما تستند الى تحرير المبادرات و الطاقات، عصرنة جهاز الانتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني، و تتمثل الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة في الآتي: التحسين المستدام للأمن الغذائي؛ التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛ مكافحة التصحر و حماية الثروات الطبيعية

و قد تزامنت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الذي يعتبر إمدادا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خص له مبلغ 4202.7 مليار دج، يتضمن قيمة 1216 مليار دج من البرنامج السابق، و كذا بداية البرنامج الخماسي (2010-2014) الذي يقدر غلافه المالي ب 21214 مليار دج، حيث بلغ نصيب القطاع الفلاحي من هاذين البرنامجين 300 مليار و 1000مليار دج على التوالي، أي ما يعادل 7.14% و 4.71% على الترتيب، و من خلال هذا المسعى كله تتوخى الحكومة ثلاث أهداف كبرى تتمثل في:

- رفع نسبة النمو في قطاع الفلاحة الى 08% سنويا
- رفع حصة الصناعة من 05% الى حوالي 10% في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا
- تقليص نسبة البطالة الى أقل بكثير من 10% خلال السنوات الخمس المقبلة

84 جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية و قياسية للفترة (2000-2015)

و في إطار البرنامج الخماسي (2010-2014) خصص لقطاع الفلاحة مبلغ 1000 مليار دج موزع عبر هذه الفترة في المتوسط كل سنة 220 مليار دج، حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي غلاف مالي قدر ب 185.3 مليار دج موزعة كالآتي [85]

- سياسة التجديد الريفي: 42 مليار دج (18%)
- سياسة التجديد الفلاحي: 160 مليار دج (69%)
- برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية: 28مليار دج (13%)

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على ثلاث ركائز تتمثل الركيزة الأولى في التجديد الريفي، و التي تسعى الى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف مع تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لتحسين المداخيل، إضافة الى الحفاظ على الموارد الطبيعية و تثمين التراث الريفي المادي و غير المادي، الركيزة الثانية فتتمثل في التجديد الفلاحي و التي تعني بمردود القطاع الفلاحي و ضمان مردوديته لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تم اعتبار 10 فروع من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، لذلك خصص لها برنامج التكثيف و العصرنة بهدف رفع الإنتاج و تحقيق التكامل بين الفروع الإنتاجية، أما الركيزة الثالثة المتمثلة في تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية فتقوم على عصرنة مناهج إدارة الفلاحة، و تعزيز البحث و التكوين و الإرشاد الفلاحي، الى غير ذلك من المسائل المرتبطة بالعنصر البشري و العنصر التقني.

و من خلال هاته الركائز وضعت الدولة الجزائرية أهداف مسطرة تسعى للوصول إليها عند أفق 2014، هذه الآفاق يوضحها الجدول التالي:

**جدول (7-5) برنامج التكثيف و العصرنة بين (2004-2008) و افق 2014**

| | | الوحدة: قنطار | |
|---|---|---|---|
| الرقم | البرامج | متوسط الإنتاج السنوي (2004-2008) | الهدف عند 2014 |
| 01 | الحبوب | 34.3000.000 | 53.671.000 |
| 02 | البقول الجافة | 504.000 | 872.000 |
| 03 | الحليب (310 لتر) | 1.900.000 | 3.240.000 |
| 04 | البطاطس | 20.000.000 | 33.626.000 |
| 05 | زيت الزيتون | 2.254.000 | 3.873.000 |
| 06 | لحوم حمراء | 2.8000.000 | 4.083.000 |
| 07 | لحوم بيضاء | 1.900.000 | 3.240.000 |
| 08 | التمور | 5000.00 | 8.895.000 |
| 09 | البذوروالفسائل | - إنشاء مخزون استراتيجي<br>- تلبية 80% من الاحتياجات | |
| 10 | السقي | - تجهيز حوالي 350 ألف هكتارلسقي الأراضي<br>- تعميم أنظمة اقتصاد المياه في الأراضي الزراعية المسقية | |

85 مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 10، العدد: 02 (2018)، ص 98-119

و تتوافق هذه الآفاق الموضحة في الجدول أعلاه، مع الأهداف الاستراتيجية لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي و المتمثلة أساسا في:

- تأمين المستثمرين الفلاحين فيما يخص العقار (قانون الامتياز)
- مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي
- دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة
- تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي
- تنظيم مهنة الفلاحة و فتح آفاق مستقبلية للتصدير

لقد عرفت هاته الفترة المتزامنة مع تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي صدور قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة تحت رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010، المحدد لشروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، بالنظر الى أهميته في إعادة تنظيم القطاع خاصة بعد ظهور حالات لتحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها، كما جاء هذا القانون ليتمم القانون الفلاحي التوجيهي الصادر عام 2008، و يستبدل التشريع الصادر عام 1987 ليشمل مجال تطبيقه الأراضي التي كانت خاضعة للقانون 87-19 و التي تقدر ب 2.5 مليون هكتار من بين 8.5 مليون هكتار أي بنسبة 30%، حيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية أي بمعنى يتم تحويل عقد حق الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق الى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد عن طريق إدارة أملاك الدولة [86].

**المطلب الثالث: مخطط عمل الفلاحة (2015-2019)**

يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية يمكن عرضها في الشكل التالي:

المصدر: من إعداد الباحثين

تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019، على الزراعة و الثروة الحيوانية و يكون ذلك من خلال تعديل و تحديث و تنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، و متابعة و دعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي و كذا تشجيع السياحة البيئية في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة و دعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد و تربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد السمك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه الى:

[86] جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية و قياسية للفترة (2000-2015)

- متوسط نمو في القطاع الفلاحي ب 05% ، قيمة الإنتاج تقدر ب 4300 مليار دج، بيئة التشجير ب 13% ، تخفيض قيمة الواردات ب 02 مليار دولار، الصادرات ب1.1 مليار دولار، الوصول الى 1500.000 منصب شغل، حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020 فيما يخص قطاع الصيد و تربية الأحياء المائية
- رفع الإنتاج الى حوالي 200 ألف طن، الاحتفاظ ب 80 ألف منصب شغل، خلق 40 ألف منصب شغل، الوصول الى رقم أعمال يقدر ب 110 مليار دج ، حشد أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي.

**المطلب الرابع: تطور الناتج الفلاحي خلال الفترة (2000-2016)**

بعد أن تم تقديم لمحة مختصرة عن الإصلاحات الفلاحية التي قامت بها الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، سنحاول استعراض تطور الناتج الفلاحي و مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

**أولا: تطور المساحة الفلاحية بالجزائر خلال الفترة (2000-2012)**

عرفت الأراضي الفلاحية بالجزائر تطور ملحوظا خلال الفترة (2000-2012) نتيجة التشريعات المطبقة و الخاصة بالعقار الفلاحي و كذا ما جاءت به برامج مخطط التنمية الفلاحية و الريفية، و كذا سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، حيث انتقلت المساحة الفلاحية الاجمالية من 40.9 مليون هكتار عام 2000 الى حوالي 42.5 مليون هكتار سنة 2012، هذا ما يوضحه الجدول التالي[87]:

**جدول (7-6) : تطور المساحات الفلاحية بالجزائر للفترة (2000-2012)**

| البيان | 2000 | 2005 | 2009 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|
| المساحة الفلاحية الإجمالية | 40.9 | 42.38 | 42.47 | 42.44 | 42.5 |
| النسبة الئوية للمساحة الفلاحية من المساحة الاجمالية | 17.2 | 17.8 | 17.83 | 17.82 | 17.8 |
| المساحة الفلاحية المستغلة | 8.2 | 8.39 | 8.42 | 8.45 | 8.45 |
| نسبة المساحة الفلاحية المستغلة من إجمالي المساحة الفلاحية | 20.1 | 19.8 | 19.83 | 19.90 | 19.80 |
| المساحة المسقية (ألف هكتار) | 489.090 | 803.880 | - | 987.005 | 1.042.920 |
| نسبة المساحات المستغلة من المساحات الفلاحية المستغلة | 5.97 | 9.54 | - | 11.72 | 12.42 |

المصدر: عمراني سفيان، سياسة التجديد الفلاحي و الريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص12.

87 مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 10، العدد: 02 (2018)، ص 98-119.

يلاحظ أيضا من الجدول أعلاه زيادة المساحة الفلاحية المستغلة، حيث انتقلت من 8.2 مليون هكتار سنة 2000 الى 8.45 مليون هكتار، كما شهدت المساحات المسقية تزايدا ملحوظان حيث انتقلت من 489.090 ألف هكتار الى 1.042.920 ألف هكتار سنة 2012.

**ثانيا: متوسط النمو السنوي لمختلف الشعب الإنتاجية:**

شهدت فترة (2009-2014) تطورا ملحوظا لجل الشعب الإنتاجية الخاصة بمختلف المنتجات ، و يعود ذلك بدرجة كبيرة لسياسة التجديد الخاصة بمختلف المنتجات، و يعود ذلك بدرجة كبيرة لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي، و تطبيق ركائزه الثلاث و هذا ما يوضحه الجدول التالي[88]:

**جدول رقم (7-7) متوسط النمو السنوي لمختلف الشعب خلال الفترة (2009-2014)**

| المنتجات | الخضر الطازجة | اللحوم الحمراء | اللحوم البيضاء | البيض | الحبوب | البطاطس | الحليب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة النمو السنوي | +%13.4 | +%12.5 | +%12.6 | +%7.5 | +%4.2 | +%12.7 | +%8.3 |

المصدر: من إعداد الباحثين انظر الى: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري، الأقطاب الفلاحية، 02 جوان 2016، ص02

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة نمو سنوي شهدتها الخضر الطازجة 13.4% تليها شعبة اللحوم البيضاء 12.6% ثم شعبة اللحوم الحمراء 12.5% ، و تبقى شعبة الحبوب الاستراتيجية تشهد نسبة نمو بطيئة (4.2%)، بالرغم من أهميتها في النموذج الغذائي الجزائري .

**ثالثا: مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2003-2012)**

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الجزائر، حيث تعد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المساهمات التي من شأنها رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي

**جدول رقم (7-8): مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2003-2012)**

| السنوات | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي (A) | 68007 | 85003 | 102800 | 116600 | 127497 | 171756 | 137747 | 161734 | 198769 | 198769 |

88 جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية و قياسية للفترة (2000-2015).

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج الزراعي الإجمالي (B) | 6589 | 8032 | 7900 | 8812 | 10325 | 11195 | 12820 | 13644 | 16110 | 16110 |
| نسبةB من A % | 9.68 | 9.44 | 7.68 | 7.55 | 8.09 | 6.51 | 9.3 | 8.43 | 8.10 | 8.09 |

المصدر: طالبي بدر الدين، صالحي سلمى. مرجع سبق ذكره، ص 222

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مدى تطور الناتج الزراعي الإجمالي حيث انتقل من 6589 مليون دولار أمريكي عام 2003 الى 16110 مليون دولار أمريكي عام 2013، و يعود هذا التطور لجملة الإصلاحات الفلاحية المطبقة خلال هاته الفترة، الا نسبة مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي تشهد تذبذبا من سنة لأخرى، حيث بلغت أدنى نسبة لها سنة 2008ب 6.51% ، نتيجة ضعف الإنتاج الذي شهده القطاع خلال هذا العام، كما عرفت أعلى نسبة له سنة 2003 ب 9.68%، و تبقى هاته النسب ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى [89]

**رابعا: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2016):**

عرفت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2016) معدلات لا بأس بها ، حيث انتقلت قيمة الناتج الفلاحي من 346171.4 مليون دينار عام 2000 الى 2034533 مليون دينار خلال عام 2016 و هو ما يمثل نسبة نمو تعادل 587.72% نتيجة تطبيق برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و كذا سياسة التجديد الفلاحي و الريفي. و ما أنفق عنهم من أموال ضخمة، و حتى و إن شهدت بعض السنوات انخفاض في قيمة الناتج المحلي الزراعي، الا أن المؤشر العام عرف اتجاها تصاعديا و هذا ما نلاحظه من خلال الجدول الآتي:

**جدول (7-9): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2016)**

الوحدة: مليون دج

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة الناتج الفلاحي | 346171.4 | 412119.5 | 417225.2 | 515281.7 | 580505.6 | 581615.8 | 641285 | 708072.5 | 727413.1 | 931349.1 | 1015258.8 | 1183216 | 1421623 | 1640006 | 1771426 | 1936379 | 2034533 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

**خامسا: تطور معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي (2000-2017):**

[89] جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية و قياسية للفترة (2000-2015).

عرفت معدلات نمو القيمة المضافة تذبذبا خلال الفترة (2000-2016)، حيث لم تعرف ثباتا نحو الارتفاع أو الانخفاض، بل شهدت معدلات منخفضة خلال بعض السنوات كسنة 2000 بنسبة سلبية (4.6%-)، و كذا سنة 2002 نسبة (1.2%-)، و كذا سنة 2008 (03.8%-) ، و شهدت معدلات نمو مرتفعة خلال بعض السنوات الأخرى، حيث شهدت سنة 2009 أعلى معدل للقيمة المضافة (21.1%) و هي السنة الأولى بعد انطلاق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، كما شهدت سنة 2003 نسبة مرتفعة بلغت (19.5%) و هي سنة توافقت و تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و هذا ما يوضحه الجدول التالي[90]

**جدول (7-10): معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2017)**

المصدر: بيانات الإحصاء الوطني للإحصاء ONS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تراجع معدل نمو القيمة المضافة خلال سنتي 2016 و الثلاثي الأول من سنة 2017، بعد ما كان سنة 2015 يبلغ 7.6%

**سادسا: تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)**

يتكون الإنتاج الفلاحي النباتي في الجزائر من الحبوب بأنواعها، البقول الجافة، الخضر، الزراعات الصناعية، الحمضيات، الأشجار المثمرة، الكروم، و تعتبر الحبوب بأنواعها منتوجات غذائيا استراتيجيا، لكن تطورها يبقر مرهون بدرجة كبيرة بكميات الأمطار، مما جعلها تشهد تذبذبا في تطورها، و يبقى استعمال التقنيات الحديثة لمختلف المنتجات قليل جدا فيما يخص تهيئة التربة و تسميدها و حصدها، و كذا آليات التخزين و التوزيع لم تشهد تحديث في هياكلها، كل هذه الأمور ساهمت في عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة فيما يخص شعبة الحبوب، حيث تشير الإحصائيات الى ان مردود الهكتار الواحد سنة 2014 كان 1369 كغ، و إذا ما قورن مع دول عربية أخرى فإننا نجد الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عشر من بين تسعة عشر دولة عربية، و الجدول التالي يوضح

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 الثلاثي الأول |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي (%) | -4.6 | 12.8 | -1.2 | 11.5 | 5.4 | 2.3 | 8.1 | 2.5 | -3.8 | 21.1 | 4.9 | 11.6 | 7.2 | 8.2 | 2.5 | 7.6 | 2.1 | 3 |

تطور الإنتاج الفلاحي الجزائري في شقه النباتي[91]:

[90] جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية و قياسية للفترة (2000-2015)

91 جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية و قياسية للفترة (2000-2015)

**جدول (7-11) تطور الإنتاج الفلاحي النباتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)**

| المنتجات السنوات | الحبوب بأنواعها | البقول الجافة | الخضر | الزراعات الصناعية (الطماطم و التبغ) | الحمضيات (البرتقال بأنواعه) | الأشجار المثمرة | الكروم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2001/2000 | 26592 | 384 | 33622 | 4749 | 4700 | 11061 | 1962 |
| 2002/2001 | 16529 | 435 | 38374 | 4291 | 5195 | 11742 | 2344 |
| 2003/2002 | 42660 | 577 | 40089 | 4440 | 5599 | 12937 | 1962 |
| 2004/2003 | 40328 | 580 | 54800 | 5982 | 6091 | 15954 | 2839 |
| 2005/2004 | 35274 | 471 | 59266 | 5246 | 6274 | 16759 | 3340 |
| 2006/2005 | 40177 | 441 | 59291 | 2628 | 6803 | 18298 | 3981 |
| 2007/2006 | 36019 | 501 | 55243 | 2689 | 6805 | 14905 | 2450 |
| 2008/2007 | 15357 | 402 | 60681 | 5288 | 6974 | 18082 | 4020 |
| 2009/2008 | 52532 | 643 | 72913 | 4000 | 8445 | 21752 | 4925 |
| 2010/2009 | 40021 | 723 | 86404 | 7777 | 7881 | 23129 | 5606 |
| 2011/2010 | 42472 | 788 | 95692 | 7237 | 11068 | 28380 | 4026 |
| 2012/2011 | 51317 | 843 | 104023 | 8759 | 10878 | 26521 | 5431 |
| 2013/2012 | 49123 | 958 | 118644 | 9380 | 12049 | 30841 | 5708 |
| 2014/2013 | 34353 | 937 | 123000 | 10900 | 12700 | 42051 | 5930 |
| 2015/2014 | 37576 | 873.950 | 125000 | 13000 | / | / | 5680 |
| 2016/2015 | 33000 | / | / | / | / | / | / |

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، جامعة الدول العربية، المجلد: 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35.

L'Algérie en quelques chiffres office national des statistique résultats 2003,2005 (2006-2008)

(2009-2010) , (2011-2013)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جل المنتجات عرفت تطورا ملحوظا خلال المراحل الثلاث (2000-2004)، (2005-2009)، (2010-2014)، فالنسبة للحبوب بأنواعها عرف متوسط إنتاجها مسارا تصاعديا خلال الفترات من 32276600 قنطار الى 36821200 قنطار ، ثم 42979000 قنطار على الترتيب، و يعود هذا المنحنى التصاعدي بالدرجة الأولى الى حجم الأمطار المتساقطة و كذا زيادة المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، كما تبنت الدولة الجزائرية إجراءات تحفيزية لمنتجي الحبوب ابتداء من سنة 2008، أين قررت الحكومة رفع سعر شراء الحبوب، فبالنسبة للقمح الصلب ارتفع سعر الشراء من 2100دج الى 4500دج، أما القمح اللين فقد ارتفع سعر الشراء من 2100 دج الى 4500 دج، اما القمح اللين فقد ارتفع من 1950دج الى 3500دج، في حين ارتفع سعر شراء الشعير من 1500 دج الى 2500دج، و لكن بالرغم من هذه الزيادة الا أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث احتلت الجزائر المرتبة الثالثة من بين 21 دولة عربية خلال سنة 2014 بتكلفة استيراد إجمالية بلغت 3641.35 مليون دولار.

أما فيما يخص إنتاج البقوليات فقد عرف تزايد مستمرا فمن 384000 قنطار عام 2000 انتقل الى 873950 قنطار سنة 2015، و نفس الشيء لم تصل الى تلبية الكميات المطلوبة حيث استوردت ما قينته 229.38 مليون دولار أمريكي سنة 2014، هذا بالرغم من التشجيعات التي تبنتها وزارة الفلاحة المتمثلة في الحث عن العودة الى انتاج البقوليات خاصة في الولايات التي تتميز بإنتاجية كبيرة لهذا النوع من المنتجات، و يكاد ينطبق نفس الشيء بالنسبة للخضر التي عرفت مستوى مختلفا من سنة لأخرى بين الارتفاع و الانخفاض إلا أنها عرفن انخفاضا واضحا خلال السنوات الأخيرة، و يعود السبب في ذلك التراجع في إنتاج البطاطس لسنتين متتاليتين، حيث انخفض الإنتاج الإجمالي من هذه المادة بنسبة 5.16%، 3071% ما بين 2013 و 2015، حيث بلغ إنتاج البطاطس سنة 2013 مستوى 49280300 قنطار لينتقل سنة 2014 الى 46735200 قنطار، و شهد انخفاضا سنة 2015.

أما في ما يخص باقي المنتجات (الزراعات الصناعية، الحمضيات، الأشجار المثمرة، الكروم)، فإنها شهدت مستوى تصاعديا خلال هاته الفترة نتيجة توسع مساحاتها، و زيادة المساحة المسقية منها. و كذا السياسات التي تبنتها وزارة الفلاحة في مجال الاستثمار الفلاحي و الذي نذكر منها:

- دعم تكاليف اقتناء و إعادة انتاج البذور و الأغراس و كذا دعم أسعار اقتناء الأسمدة بنسبة 20%
- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة)
- دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي و معدات الري المقتصدة للماء بنسبة تتراوح من 25% الى 45%
- تسهيل استصلاح المحيطات الفلاحية الوسعة من قبل متعاملين اقتصاديين جزائريين مهتمين
- توسيع المساعدات العمومية لاستصلاح الأراضي لتشمل ملاك الأراضي الخاصة على أساس دفتر أعباء يخص نوع المنتوج الفلاحي الواجب تطويره
- منح قروض مسيرة بمبلغ لا يتجاوز 01 مليون دج عن كل هكتار من اجل استصلاح الأراضي و إنشاء مستثمرات
- وضع الموارد المالية الضرورية للتنمية الفلاحية (200 مليار دينار سنويا) تحت تصرف هذا القطاع [92]

**خلاصة الفصل الثاني:**

إن الأمن الغذائي أصبح هاجس يؤرق سياسة كل دولة في العالم، فأصبحت الحكومات تبحث عن خطط تنموية تطبقها على قطاعها الفلاحي لتطويره و الرفع من مستويات نموه، فكانت الانطلاقة من وضع مفاهيم للتنمية الزراعية و هذا بتتبع الآراء و الأفكار البناء لهذا المجال الحيوي، استنبطت من هذه الأفكار تعاريف للتنمية الزراعية، و تنوعت بتنوع الآراء و اهتمت هذه المفاهيم بالمستوى الذي تقدمه التنمية الزراعية للاقتصاد و لأفراد المجتمع. بحثت الدول على الطرق التي تستطيع التحكم بها في التنمية الاقتصادية، حيث وضعت لها مؤشرات تحدد من مستواها التنموي و تقيم نتائجها على المستوى الاقتصادي، ثم تعمل هذه المؤشرات على وضع حلول ممكنة لمشاكل التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.

ظهرت التنمية الزراعية الحديثة في الجزائر غداة الاستقلال من خلال البرامج التنموية التي انتهجتها الحكومة لإنشاء اقتصاد وطني يعتمد على قطاعات حيوية منها قطاع الفلاحة، حيث مر تكوين هذا القطاع منذ الاستقلال 1962الى سنة 2010 بثلاث مراحل أساسية مختلفة و في نفس الوقت مكملة لبعضها البعض.

92 مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 10، العدد:02 (2018)، ص: 98-119

بداية المرحلة الأولى التي انطلقت مع الاستقلال 1962 الى غاية 1989 و فيها وضعت الأسس و القواعد لبناء قطاع فلاحي يؤمن احتياجات المجتمع من الغذاء و محاولة الاكتفاء الذاتي، تميزت هذه المرحلة بسياستين الأولى (1962-1978) سياسة التخطيط المركزي و فيها كانت الانطلاقة الأولى التي تعتبر فترة تجربة لها شأنها من فوضى في التطبيق و الاستغلال العشوائي للموارد التنموية و نتج عنها تذبذب نتائج القطاع الفلاحي رغم ظهور بعض الطفرات الإيجابية، أما السياسة الثانية (1979-1989) طبقت فيها هيكلة القطاع الفلاحي نتيجة تراكم مشاكل الفترة السابقة و حدوث أزمة تدهور سعر البترول 1986 التي أظهرت ضعف السياسة الاقتصادية بانتهاجها سياسة أحادية القطاع (قطاع المحروقات) و الذي سقط نتيجة هذه الأزمة، ثم وقوع أحداث أكتوبر 1988 التي عكست تدني المستوى المعيشي للسكان.

المرحلة الثانية (1990-1999) و التي يمكن أن نسميها مرحلة العبور، و فيها تفكك الاقتصاد الوطني بسبب إعادة هيكلة كل قطاعاته و عقد اتفاقيات مع المؤسسات المالية العالمية التي فرضت سياستها على الدولة الجزائرية اتجاه تنمية اقتصادها، نتج عنها تحرر الأسعار التي سببت في ارتفاع أسعار العتاد الفلاحي من آلات و أسمدة كيميائية و بذور، أدى الى عزوف الفلاحين عن خدمة الأرض بسبب غلاء أسعار الموارد الأولية لقطاع انعكس على ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فحاولت الجزائر القضاء على هذا المشكل اتجهت الى تغطية سوقها الداخلية باستيراد المواد الغذائية، ارتفعت بذلك سلة ديونها فازداد الوضع تأزما، و ازداد سوءا تدهور الوضع الأمني الذي تسبب في هجرة المزارعين نحو المدينة تاركين مستثمراتهم الفلاحية متوقفة عن الإنتاج.

المرحلة الثالثة (2000-2010) نعتبرها مرحلة انتعش فيها الاقتصاد الوطني، ارتفع فيها سعر المحروقات فزاد الناتج المحلي الخام و انخفضت الديون و تحسن الوضع الأمني، تميزت هذه الفترة بالمبالغ الضخمة المبرمجة كغلاف مالي للبرامج التنموية المطبقة، فبرمجت من خلالها مخططين تنمويين، الأول (2000-2004) اهتم بتنمية قطاع الفلاحة و جعله كعنصر أساسي في التنمية الاقتصادية و من خلاله برمجت سياسة تنموية تمثلت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي خصص لتطوير القطاع الفلاحي و معالجة مشاكله الاقتصادية المتراكمة من سياسات المطبقة سابقا. أما الثاني (2005-2010) فبقي محافظا على اهتمامه لقطاع الفلاحة مع قطاعات البنية التحتية، قطاع السكن، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قطاع النقل، ....، و هذا لفك العزلة عن قطاع الصناعة الذي احتكر الاقتصاد لفترة طويلة و أثر سلبا على نمو الاقتصاد الوطني بسبب الصدمات الناتجة عن حدوث الأزمات الاقتصادية .

# الفصل الثالث: مؤشرات و مقارنات للقطاع الزراعي في الجزائر

**تمهيد:**

إن للتنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات الاقتصادية لكل دولة نظرا لأهمية الزراعة في نمو و تطور الاقتصاد، و تعتبر الزراعة مصدرا أساسيا للغذاء و للمواد الأولية و تساهم في امتصاص البطالة، و لا ننسى كذلك قضية الأمن الغذائي، التي أصبحت تؤرق الحكومات لما لها من أبعاد اقتصادية و اجتماعية و سياسية و في ظل المتغيرات و المستجدات الإقليمية و العالمية تصدرت هذه القضية مجال اهتمامات الجهات المعنية، و شغلت تفكير المواطن البسيط لأنها تمسه بصورة مباشرة.

و ظهر الاهتمام بالتنمية الزراعية في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، حيث ورثت الجزائر اقتصادا مهلهلا و منهارا تماما من المستعمر، جعل الحكومة آنذاك تهتم بالقطاع الزراعي و تعمل على إصلاحه، إذ عرف القطاع في الجزائر منذ انطلاقته الأولى عدة تنظيمات زراعية و قوانين تهدف الى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية، و من ثم النهوض بالقطاع و رفع أدائه لتأمين متطلبات السكان، غير أن القطاع الزراعي واجه العديد من المشاكل و الصعوبات منها الموروثة عن الاستعمار، و منها بسبب قلة الخبرة لدى إطارات الجزائر

و قسمنا الفصل الثالث الى مبحثين:

المبحث الأول: مقارنة القطاع الزراعي في الجزائر بالدول العربية

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي النباتي خلال الفترة (2000-2014)

**المبحث الأول: مقارنة القطاع الزراعي في الجزائر بالدول العربية**

تلعب الزراعة دورا مهما في الاقتصاد العالمي و تمثل الزراعة 4% من الإنتاج العالمي و حيث إحصائيات البنك الدولي، فإن الزراعة توظف 33% من حجم العمالة الموجودة في العالم، و تعتمد قارة افريقيا باقتصادها على الإنتاج الزراعي و تمثل الزراعة في الدول الافريقية أكثر من الثلث فب الإنتاج الإجمالي المحلي و يعمل 70% منهم في مجال الزراعة، و في هذا المقال سنوضح ترتيب الدول العربية من حيث الإنتاج الزراعي

1- مصر: تأتي مصر في المرتبة الأولى في الإنتاج الزراعي، و يمثل القطاع الزراعي نسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي، و تبلغ قيمة الزراعة في مصر 28 مليار دولار سنويا، و تمثل نسبة العاملين 25% من سكان مصر أي 9 مليون عامل، و تمتاز مصر بكثرة الأراضي الزراعية .
2- الجزائر: تعد الجزائر من المرتبة الثانية في مراتب الدول العربية بالإنتاج الزراعي، و تساهم الزراعة بنسبة 12% من إجمالي الدخل، و يعيش من هذا القطاع أكثر من 21% من سكان الجزائر، و تقدر قيمة الإنتاج الزراعي ب 22 مليار دولار ، تقدر المساحة الزراعية الاجمالية 42.4 مليون هكتار و التي تمثل 18% من المساحة الاجمالية للبلاد .
3- المملكة العربية السعودية: و تحتل المركز الثالث في الإنتاج الزراعي، عملت السعودية على تحسين الإنتاج الزراعي بفترة قصيرة و استطاعت أن تتفوق على الكثير من الدول العربية، و تقدر قيمة الإنتاج الزراعي في السعودية ب 16 مليار دولار سنويا.
4- المغرب: تحظى المغرب بطبيعة خضراء و مناخ مناسب جدا للزراعة، و تلعب الزراعة دورا مهما في اقتصاد المغرب، و يتم زراعة مليون هكتار، و تشكل الزراعة جزءا كبيرا في صادرات البلد، و بلغ حجم الإنتاج الزراعي في المغرب 14.2 مليار دولار .
5- السودان: و تعتبر الزراعة احدى ركائز الاقتصاد ، و يساهم 50% من الناتج المحلي الإجمالي، و 80% من السودانيين يعملون في الزراعة، و تكلفة الزراعة 12.7 مليار دولار
6- العراق: تحتل العراق المرتبة السادسة في الإنتاج الزراعي العربي، و أصبح نصيب العراقي من الناتج الزراعي يعادل 1177 دولار في حين لا يتجاوز نصيب الفرد في الدول العربية 298 دولار في السنة، بلغت حجم العمالة السودانية في الزراعة 12.61% من العمالة الكلية، و تصل تكلفة الزراعة 7 مليار دولار سنويا.
7- الإمارات العربية المتحدة: تعتبر الزراعة في الامارات العربية المتحدة نشاط قديم عند الإماراتيين، و يتم استخدام التكنولوجيا الحديثة بعمليات الإنتاج و يزرع في الإمارات 200000 فدان من الأراضي، و تكلفة هذا الإنتاج يصل الى 4.5 مليار دولار سنويا93.

93 وليد محمد عبد الرحمان شعلان : موقع الكتروني

**المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي النباتي خلال الفترة (2000-2014)**

سوف نتطرق في هذا المحور الى الآثار القياسية و الفعلية للإصلاحات الفلاحية التي قامت بها الدولة الجزائرية خلال الفترة (2000-2014)، و ذلك على نمو الإنتاج الفلاحي من خلال تقدير دالة الإنتاج للقطاع الزراعي، مع إدراج الإصلاحات الفلاحية كمتغيرة وهمية، حيث سيكون النموذج المقترح في صيغة دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس متعددة المتغيرات، كما هو موضح في المعادلة التالية:

حيث أن:

$y_t$ : المنتجات الفلاحية بمختلف أنواعها، $k_t$: مساحة الأراضي الزراعية

$L_t$: اليد العاملة في القطاع الفلاحي، $Rainfall_t$: المتوسط السنوي لتساقط الأمطار، $D_{2008}$: متغيرة وهمية تأخذ قيمة واحدة بعد سنة 2008، وهي تعبر عن آثار الإصلاحات الفلاحية، $\gamma, \theta, \beta$ : مرونات الإنتاج الفلاحي بالنسبة للأراضي المزروعة، اليد العاملة والأمطار المتساقطة. حيث امتدت فترة التقدير من 2000 إلى 2014، وبعد إدخال اللوغاريتم على المعادلة رقم (01) وإجراء التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى تحصلنا على النتائج التالية:

Dependent Variable: LOG(Y)
Method: Least Squares
Date: 04/13/17 Time: 22:30
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -33.10968 | 65.70484 | -0.503915 | 0.6252 |
| LOG(L) | 0.172907 | 0.244608 | 0.706875 | 0.4958 |
| LOG(K) | 2.677194 | 3.837470 | 0.697646 | 0.5013 |
| LOG(RAINFALL) | 0.270833 | 0.119554 | 2.265371 | 0.0469 |
| D2008 | 0.392396 | 0.130470 | 3.007563 | 0.0132 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.888707 | Mean dependent var | 18.79426 |
| Adjusted R-squared | 0.844189 | S.D. dependent var | 0.360940 |
| S.E. of regression | 0.142473 | Akaike info criterion | -0.798123 |
| Sum squared resid | 0.202986 | Schwarz criterion | -0.562106 |
| Log likelihood | 10.98592 | Hannan-Quinn criter. | -0.800637 |
| F-statistic | 19.96318 | Durbin-Watson stat | 1.148074 |
| Prob(F-statistic) | 0.000093 | | |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

قبل تحليل النتائج المتوصل إليها نشير الى أنه قبل تقديرنا لهذا النموذج قمنا بتقدير عدة نماذج قياسية تحتوي على عدد الآلات الزراعية المستعملة (جرارات و حاصدات) و كمية الأسمدة المستعملة، الا أنها كانت كلها تتناقض مع النظرية الاقتصادية، إضافة الى عدم معنوية أغلب المعلمات المقدرة، كما قمنا بإدراج متغيرة وهمية و التي تعبر عن آثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية $D_{2005}$ لا أن الاختبارات الإحصائية أكدت عدم معنويتها.[94]

من خلال النتائج المحصل عليها في النموذج المقدر أعلاه يتضح لنا أن الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتأثر بدرجة كبيرة بالظروف المناخية المتمثلة في سقوط الأمطار، و هو ما يتمثل في العلاقة الطردية، حيث ارتفاع المتوسط

94 جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية و قياسية للفترة (2000-2015)

السنوي لكمية الأمطار المتساقطة بنسبة 1% سيؤدي الى زيادة مستوى الإنتاج الفلاحي ب 0.27% ، كما توضح النتائج أن هذه المتغيرة لها دلالة إحصائية عند مستوى 5% و هذه النتيجة تتوافق وواقع الحال مع بنية القطاع الفلاحي الذي لا يزال رهن الظروف المناخية مع قلة استعمال تقنيات الري المتنوعة، حيث بلغت المساحات المسقية خلال سنة 2000 حوالي 489090 ألف هكتار و هو ما يمثل نسبة ضئيلة تقدر ب 5.97% من المساحات الفلاحية المستغلة، لتصل عام 2012 الى حوالي 1042920 ألف هكتار و هم ما يمثل نسبة 12.42 % من إجمالي المنتجات الفلاحية المستغلة، و هذا ما يدل على ضعف تطور تقنيات الري الحديثة في الجزائر، مما جعل القطاع يبقى حبيس كميات الأمطار المتساقطة.

أما في ما يخص مرونة الإنتاج الفلاحي بالنسبة لليد العاملة في القطاع الزراعي، فإن ارتفاع هذه الأخيرة ب 1% من شأنه أن يؤدي الى ارتفاع الإنتاج الفلاحي السنوي بنسبة 0.17% ، غير أن المعنوية الإحصائية للمعلمة المرتبطة بهذه المتغيرة ليست مقبولة من الناحية الإحصائية عند جميع مستويات المعنوية، فبالرغم من ارتفاع اليد العاملة من سنة لأخرى خلال الفترة (2000-2014) نتيجة التوسع في دعم القطاع الفلاحي من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، إلا أن المساهمة الفعلية لليد العاملة في قطاع الفلاحة في العمالة الكلية يبقى ضئيلة مقارنة بالعمالة في القطاعات الأخرى، حيث بلغت مساهمتها خلال عام 2000 نسبة 14.12% لتنخفض خلال عام 2013 الى 10.6%، و تبقى الإحصائيات المتعلقة باليد العاملة على مستوى القطاع الفلاحي بعيدة عن الدقة، لذلك تبقى جل المستثمرات الفلاحية تعاني من نقصها، و حتى حين توفرها تتميز بعدم التأهيل.

أما بالنسبة للأراضي الفلاحية التي تبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من 42 مليون هكتار، و التي لا يستغل منها في كثير من الأحيان أكثر من 8.5 مليون هكتار، فهي تمثل مدخلا رئيسيا في عملية الإنتاج، فارتفاع مردودية الإنتاج الفلاحي يعتمد بدرجة كبيرة على حجم و نوع الأراضي الزراعية المستعملة، إذ أنه كلما ارتفعت مساحة الأراضي الزراعية المستغلة ب 1% يؤدي الى زيادة الإنتاج الفلاحي بنسبة 2.67% مثلما تؤكده نتائج النموذج أعلاه، غبر أن الدلالة الإحصائية لهذه المتغيرة غير مقبولة فبالرغم من تنوع القوانين التي تخص العقار الفلاحي بدءا من حق الانتفاع الدائم الى قانون الامتياز، تبقى كثير من الأراضي الزراعية الخصبة غير مستغلة لمختلف الأسباب التي تتكرر في كثير من المرات كحالات النزاع...

أما عن المتغيرة الوهمية التي قمنا بإدراجها في دالة الإنتاج الزراعي و المتمثلة في الإصلاحات الفلاحية فإنها ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن الإصلاحات الفلاحية التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ بداية الألفية الثالثة كان لها التأثير الإيجابي على الإنتاج الزراعي، و بالأخص بداية من سنة 2008 أين تم الشروع في تطبيق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، بحيث أنه ابتداء من سنة 2008 حدث ارتفاع في مستوى في مستوى الإنتاج ب 0.39 نقطة، و هذا ما توضحه معدلات النمو السنوية للإنتاج الفلاحي ، إذ ارتفع انتاج الحبوب و التي تعتبر مادة غذائية أساسية

في النموذج الغذائي الجزائري من 26592 ألف قنطار سنة 2000 الى 33000 ألف قنطار عام 2015، كما شهدت فترة 2009-2014 معدلات إيجابية بمتوسط النمو السنوي لمختلف الشعب حيث بلغ متوسط النمو السنوي للحبوب (4.2%+) و فيما يخص الخضر الطازجة فقد بلغ (13.4%+)، اللحوم الحمراء (12.5%+) ، اللحوم البيضاء (12.6%+)، البيض (7.5%+)، البطاطس (12.7%+)، الحليب (8.3%+).

**خلاصة:**

إن تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر يتطلب الاستمرار في البحث عن الإصلاحات الزراعية التي تتوافق و البيئة المحفزة على التطوير، حيث يعتبر تأهيل القطاع الفلاحي الجزائري أولوية هامة، كون هذا القطاع يعول عليه كثيرا في تنوع الموارد و المداخيل و الخروج من اقتصاد الريع الى اقتصاد دائم الإنتاج، و بالرغم من تعاقب كثير من السياسات الزراعية منذ الاستقلال، زيادة على الإصلاحات التي باشرتها الدولة بدعم قوي منذ بداية الألفية الثالثة يظل القطاع الزراعي بعيد عن المستوى المرغوب فيه، سوآءا في تحقيق الاكتفاء الذاتي أو دعمه للاقتصاد الوطني، بل لا يزال عنوان للتبعية الغذائية الكبيرة للخارج و بقاء الجزائر منطقة عجز غذائي...

إن جملة النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية يمكن عرضها في النقاط التالية:

_ شهد القطاع الفلاحي منذ الاستقلال الى غاية 1990 عدة سياسات زراعية تحت عناوين مختلفة تميزت بالتذبذب و التناقض في بعض المحطات، مما ينبأ بالفوضى التي كان يتخبط فيها القطاع الفلاحي و عدم التحكم في تسيير هذا القطاع من طرف المسؤول الجزائري. و أهم هاته السياسات الزراعية تمثلت في سياسة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة الخاصة بالمزارع الاشتراكية سنة 1981 الى صدور القانون 18/83 في 1983/08/13 المتضمن حيازة الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح، قانون المستثمرات الفلاحية 08 ديسمبر 1987 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية و حقوق المنتجين وواجباتهم، و الذي يعتبر النقطة الزمنية الفاصلة في تحول القطاع الفلاحي نحو تحرير السوق، و في نفس الفترة تم ارجاع جزء من الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية الى مالكيها الأصليين في إطار قانون التوجيه الفلاحي لسنة 1990.

_ جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004) من أجل زيادة و تطوير فعالية القطاع الفلاحي، و كان ذلك من خلال برنامج إنعاش طموح تزامن مع معافاة الوضعية المالية العمومية يهدف الى تحفيز و دعم المستثمرين في المجال الفلاحي لتعزيز المساهمة في الأمن الغذائي و تثمين كل الموارد المتاحة و كذا حماية البيئة و تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية و دعم سكانها

_ عرفت الجزائر منذ الاستقلال و لأول مرة قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008 الذي يعتبر ضرورة حتمية تزود البلاد بنطاق توجيهي قانوني و تنظيمي يؤطر المستقبل القريب و المستقبل

_ صدور قانون الامتياز 03/10 الذي ألغى جميع أحكام قانون 19/87 و هو القانون الذي تمنه كثير من الفلاحين و الخبراء

_ جاءت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي (2008-2014) لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي "التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة الى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل"

_ إن تأثير القطاع الفلاحي في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي بداية من الألفية الثالثة ضعيفا بالنظر للارتباط القوي للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات

_ تمثل القوى العاملة في القطاع الفلاحي نسبة معتبرة من القوى العاملة في الجزائر إلا أن الاحصائيات حولها تتميز بعدم الدقة

_ لا يزال القطاع الفلاحي يعتمد أساسا على الظروف الطبيعية و المناخية السائدة و هذا ما أكدته نتائج الدراسة القياسية، في حين مارست الإصلاحات الفلاحية باعتبارها كمتغيرة وهمية، و ابتداء من 2008 أثر موجبا و لكنه ضعيف في نمو الإنتاج الفلاحي

_ أكدت نتائج الدراسة التطبيقية عدم تأثير اليد العاملة و الأراضي الزراعية في نمو الإنتاج الفلاحي، و يعود هذا بالرجة الأولى الى نقص اليد العاملة المؤهلة و عدم استغلال الأراضي الخصبة مع قلة استخدام تقنيات الري الحديثة

_ جاء مخطط عمل الفلاحة (2015-2019) كخارطة طريق تسعى وزارة الفلاحة لتطبيقها من أجل الوصول الى أهداف محددة آفاق سنة 2020.

_ عرف مسار الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) على العموم تطور في معدلات نمو جميع الفروع الإنتاجية و مختلف الشعب منذ بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و بالخصوص منذ تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي

_ يبقى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء خاصة ما يتعلق بالحبوب يأتي عن طريق الاستيراد

بناءا على النتائج المتحصل عليها نوصي بما يلي:

_تمتلك الجزائر من الإمكانيات الطبيعية (المياه، الأراضي الزراعية) و الرأس مالية (المكننة الزراعية و معظم مدخلات الناتج)، ما يؤهلها لتحقيق معدلات اكتفاء ذاتي نسبي، و يبقى الشيء المطلوب استغلال هاته الإمكانيات بشكل جيد و تأهيل اليد العاملة الزراعية و تحديث الوسائل الرأسمالية

_ استغلال الأراضي الصالحة للزراعة و التوسع فيها من خلال استصلاح الأراضي في الهضاب العليا و الجنوب

_ إن الرفع من مستوى الإنتاجية الفلاحية، يقتضي بالضرورة إعادة النظر في منظومة البحث و التطوير للمنتجات الفلاحية، و التركيز على العامل التقني كمدخل مهم في العملية الإنتاجية

_ إن أهم العقبات التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاحات الفلاحية، هو نقص المراقبة لكثير من المستثمرات الفلاحية التي تم إنشاؤها

_ لا بد من استخدام أكثر للري الحديث، مما سيعمل على الرفع من مردودية الإنتاج الفلاحي، كما ينبغي التعامل مع ظاهرة الجفاف كمشكلة اقتصادية يجي إيجاد حلول لها

_ التأكد من الدعم المقدم للفلاحين، بحيث كثير من الدخلاء على القطاع هم من نالوا النصيب الأكبر من الأموال، في حين هم مزيفون

_ زيادة التعمق في إصلاحات مشاكل العقار الفلاحي، خاصة ما تعلق بأراضي العروش و الشياع

**ملخص:**

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، من خلال امتصاص جزءا كبيرا من اليد العاملة العاطلة و تحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء، بالإضافة الى مساهمته في تشكيل الناتج الداخلي الخام لاقتصاديات الدول، و نتيجة لهاته الأهمية سعت الدولة الجزائرية للاهتمام بهذا القطاع منذ الاستقلال ، حيث تهدف هذه الورقة البحثية الى تشخيص واقع القطاع الزراعي الجزائري عبر مختلف السياسات و الإصلاحات التي عرفها القطاع منذ الاستقلال، و ذلك من خلال الوقوف على معالمها و مدى مساهمتها في إرساء أسس متينة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، و قد أظهرت نتائج البحث أن القطاع الزراعي في الجزائر لا يزال رهين الظروف المناخية مثلما أكدته نتائج الدراسة القياسية، إضافة الى ذلك فقد بينت عدم تأثير اليد العاملة و الأراضي الزراعية في نمو الإنتاج الفلاحي، و يعود هذا بالدرجة الأولى الى نقص اليد العاملة المؤهلة و عدم استغلال الأراضي الخصبة بشكل أمثل مع قلة استخدام تقنيات الري الحديث

**الكلمات المفتاحية**: محددات الإنتاج، إصلاحات فلاحية دالة الإنتاج الفلاحي، الاكتفاء الذاتي، نمو الإنتاج الزراعي، التجديد الفلاحي

تصنيف JEL : Q1

The agricultural sector is one of the most important strategic sectors that can contribute significantly to advancing economic growth forward, by absorbing a large part of the unemployed labor and achieving food self-sufficiency, in addition to its contribution to the formation of the gross domestic product of the economies of countries, and as a result For this importance, the Algerian state has sought to pay attention to this sector since independence, as this research paper aims to diagnose the reality of the Algerian agricultural sector through various policies and reforms that the sector has known since independence, by standing on its features and the extent of its contribution to laying solid foundations in achieving sufficiency. The results of the research showed that the agricultural sector in Algeria is still subject to climatic conditions as confirmed by the results of the standard study, in addition to that, it showed the lack of influence of labor and agricultural land on the growth of agricultural production, and this is primarily due to the shortage of hand Qualified workers and optimum utilization of fertile lands with little use of modern irrigation techniques

**Keywords**: production determinants, agricultural reforms, agricultural production function, self-sufficiency, agricultural production growth, agricultural renewal

**CLASSIFICATION : Q1 : JEL**

**الهوامش و الإحالات:**

**1-** جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة اتجاهات و مؤشرات الفقر في الدول العربية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم، ديسمبر 2009، ص_أ

_

**2-** الجزائر، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي و الريفي، عرض و آفاق، ماي 2012، ص01

**3-** غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسات الفلاحية في الجزائر و أهم النتائج المحققة منها، مجلة «الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات" العدد العاشر، جامعة البليدة02، 2016، ص195

**4-** غردي محمد، بن نير نصر الدين، مرجع سابق، ص196

**5-** فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2008/2007، ص95

**6-** جميلة لرقم، مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية و تحقيق الأمن الغذائي، رسالة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص112.

**7-** فوزي غربي، مرجع سابق، ص97

**8-** حاوشين ابتسام، السياسات الزراعية في الجزائر و ما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة "الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات"، العدد السادس، جامعة البليدة2، سنة 2014، ص105

**9-** نفس المرجع السابق، ص105

**10-** هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حسب حساب الإنتاج و حساب الاستغلال للفترة 1974-2012، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص51

**11-** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية، العدد50، 09 ديسمبر 1987، ص21

**12-** ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص105

**13-** غردي محمد، بن نير نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص199

**14-** طالب بدر الدين، صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر و مؤشرات قياسها، مجلة العلوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 31، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 31، عام 2015، ص217

**15-** زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014/2013، ص75

**16-** ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص106

**17-** غردي محمد، بن نير نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص201

**18-** Algérien. MADR, plan national de développement agricole, 2001. P06

**19-** عماري زهير، مرجع سبق ذكره، ص80

**20-** الجزائر، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي و الريفي، مرجع سابق، ص04

**21-** عماري زهير، مرجع سبق ذكره، ص81

**22-** المادة 02من القانون رقم 16/08 المؤرخ في 2008/08/03، المتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية العدد 46

**23-** Ministère de l'agriculture et du développement rural, le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance 16 -ème réunion d'évaluation des cadres. Algérie le :06/01/2013, p02

**24-** هشير أحمد تيجاني، مرجع سابق

**25-** عبدلي إدريس، جمال جعفري، الإصلاحات الفلاحية في الجزائر، واقعها، آفاقها و أثرها على تطور الإنتاج الفلاحي، دراسة تحليلية و قياسية للفترة 2000-2019، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة الجزائر 3، 25/24 ماي 2017، غ.منشور.

**26-** الجزائر، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي و الريفي، مرجع سابق، ص28

**27-** للاطلاع أكثر أنظر: مصالح رئاسة الحكومة، ملحق بيان السياسة العامة، الفصل الثالث، مواصلة التجديد الفلاحي و تحسين الأمن الغذائي للبلاد، نشرية وزارية، أكتوبر 2010، الجزائر، ص58-60

**28-** الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 46، ص04

**29-** عماري زهير، مرجع سابق، ص94

**30-** عبدلي ادريس، جمال جعفري، مرجع سبق ذكره، ص09

**31-** عبدلي ادريس، جمال جعفري، مرجع سبق ذكره، ص12

*- الخضر تشمل ( البطاطا، الطماطم، البصل، فاصولياء خضراء، البطيخ و البطيخ الأحمر و أخرى)

*- الأشجار المثمرة تشمل (التمور، التين، الزيتون، اللوز، فواكه أخرى...)

**32-** لمزيد من الاطلاع: يمكنك الرجوع الى موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع التالي:

**http**://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-par-secteurs-d-activites

**33-** لمزيد من التفاصيل يمكنك الرجوع الى : بوعراب رابح، تحليل دالة الإنتاج في القطاع الزراعي، دراسة اقتصادية و قياسية لحالة الجزائر في الفترة (1998-2013) أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، غير منشورة، السنة الجامعية، السنة الجامعية 2016/2015.